

السَّيَاطَةُ الشَّرِيَّةُ :

التفاعلات الجدلية بين التجارة والنقد والسلطة في الدولة العربية - الإسلامية

إبراهيم محمود

توطئة :

ثمة نقاط عديدة، تستهدف هذه الدراسة إثارتها، هي :

1 - في التاريخ الاقتصادي، وضمن إطار الدولة العربية الإسلامية، التي كانت ذات يوم (دولة الأمم)، على الصعيد الإثني، و(دولة الأمة الواحدة)، على الصعيد الديني، ثمة تفاعلات جدلية، متعددة المستويات، متنوعة في حركيتها، بين التجارة والنقد والسلطة - توضح لنا، في كل مشهد من مشاهدها التاريخية «اقتصاديًا»، صورةً مختلفةً لبنية الدولة العربية الإسلامية، كنظام حامل لذلك .

2 - هذه التفاعلات المذكورة، ليست واحدة، بين ما ذكرنا، إنما تتعرض لحالة تراجع أو تقدم، أو لاختلال وظيفي، أو توتر، أو لتأزم بنيوي شمولي، لكل من التجارة والنقد والسلطة . فثمة حراك في الاتجاهات وفيما بينها .

3 - إذا كانت السلطة هي بمثابة الحامل للآخرين - فلا يعني ذلك أنها بمعزل عن التأثير بالتغيرات التي تطرأ عليها - إذ إن أي خلل في أحدهما، يؤثر في الثاني، ثم ينتقل تأثيره إلى الحامل مباشرة - بل يمكن (الادّعاء) هنا، أن حقيقة السلطة هي في حركية الإثنين، وأن بقاءها مرهون بهما - رغم أنها تبدو مستقلة - ظاهرياً - عنهما . لكنها في جوهرها تستمد مشروعيتها، وتظهر حقيقتها ككيان مادي، وكقوة معنوية، بشكل ما أو بآخر، من خلالهما .

4 - إن قراءة متمعنة، على أرضية واقع تاريخي ملموس -، وجمهرة القيم التي تحتشد من خلالها، والوعي المتمثل لذلك، وكيفية ابتناؤه، في (هوية) السلطة، ومن خلال علاقاتها المتنوعة، بكل من التجارة والنقد، في الدولة العربية الإسلامية، وفي مراحل تاريخية مختلفة، تظهر لنا هذه السلطة، في كل بادرة أزمة، تصاب بها، أو خلل، أو اختلال بنيوي تعاني منه، نتيجة بروزها محصنة، من منظور ثقافوي، ومعتدي - وعلى طول الخط - واستبعاد كل ما من شأنه تعريضها لزعزعة معينة، باعتبارها عصية على الانهيار.

5 - تسمح لنا هذه القراءة التاريخية، وعلى أرضية اقتصادية تماماً، في هذه الدراسة، باستخلاص نتائج ذات قيمة تاريخية، ومعرفية، حول التنشيط التجاري، وبروز القوة النقدية، ورواج رأسمالها المعنوي (القيمي)، أو بالعكس، وأن الانحسار التجاري، وتفكك «الامبراطورية» التجارية في إطارها العربي - الإسلامي، أو تحولها إلى جزر تجارية لا تخلو من تصارعات مختلفة فيما بينها، والأزمات النقدية أو الرواج النقدي، على نطاق واسع في فترات مختلفة، يرتبطان بجلاء بهوية السلطة تماماً.

رياح التغيير في الدولة الجديدة:

بظهور الإسلام، وبإقامة دولته، في عاصمة مزدوجة المعنى: قدسي وديني، ينتقل الأعراب من دولة الدول (الجماعات المتصارعة)، إلى دولة واحدة عربية، وتحت راية الإسلام، ويشعر هؤلاء بتغير مكانتهم، وأن العالم نفسه قد تغير، فقد صاروا معنيين بحمل لواء رسالة، وفي الوقت ذاته، بالانتشار في الأرض. لقد جعلتهم رياح التغيير يشعرون بقيمة مركزية كونية، لا سابقة لهم بها - وكما (تميل كل أمة إلى اعتبار نفسها مركزاً مشتركاً تلتقي فيه جميع التصرفات مثلما تلتقي على ورقة الشجر)⁽¹⁾. هكذا كان شعور العرب، حيث تمثلوا الآية القرآنية الواضحة بدلالاتها: «كنتم خير أمة أخرجت

(1) ميكيل، أندريه: «جغرافية دار الإسلام حتى منتصف القرن الحادي عشر»، ترجمه: إبراهيم خوري، الجزء الثاني، القسم الأول، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1985، ص 68.

للناس - 3/110 ﴿ - فانفتحت أمامهم الآفاق، واتسع نطاق الفعل، على الصعيد التاريخي - بل إن الوعي التاريخي الذي تميزوا به، تجاوز كل الحدود التي ينحصر في إطارها قبل الإسلام - فالغطاء الديني، والدفعة الشعورية بعظيم الدور الذي ينتظرهم، أعطياهم، كل ما من شأنه التحرك في الاتجاهات كافة، وأصبحت الأرض ذاتها تحت أقدامهم مبسطة، بل هي في انتظارهم.

إن صدى الآية القرآنية ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها - 67/15﴾، الكوني المدى، لم يبقهم محصورين ضمن نطاق شبه الجزيرة العربية، و(رحلة الشتاء والصيف)، خرجت عن حدودها التقليدية المألوفة - فالرحلة المحدودة بزمان معين، واتجاه محدد، كان لها ظروفها، ومناسباتها، وفي إثر الإسلام، تغير المكان، من حيث التفاعل معه، والزمان من حيث الإحساس بأهميته، وأصبحت رحلات قائمة، في كل آن وحين، ما دامت تمتلك الإمكانيات الوظيفية، في اختراق الآفاق، وإيصال صوت الإسلام وعندما نعلم أن مفهوم (الأرض الذلول بمناكبها)، هي الأرض المنبسطة بطرقها واتجاهاتها، حيث الرزق الوفير⁽¹⁾. وقد شعر كل من دخل بالإسلام، أنه منوط بدور عليه القيام به، وهو أن يوسع دائرته إلى أقصى مدى يستطيع، فكانت الحاجة إلى اختراق الآفاق، ترافقها الحاجة إلى دراسة هذه الآفاق، وهذه تتطلب دراية بما يتضمنه المكان من مميزات، وقبل كل شيء، ضرورة التسلح برؤية شمولية متعددة الأبعاد، لجعل الإسلام واقعاً فعلياً - فكان لا بد من بذل الجهود المضاعفة لبناء مجتمع «فسيقائي» لا يخفى فيه الطابع العربي، والأثر الإسلامي، والحضور اللغوي العربي، وتطلب ذلك وجود جمهرة كاملة، متعددة الاختصاصات، والمهام، وداخل الدائرة الواحدة لامتلاك خاصيات المكان والزمان. فالعسكري والمثقف في تنوع وظائفه، تلتقي أهدافهما هنا. وكان لا بد من تدشين تاريخ فاعل باسم الدولة الجديدة، تفتخر بامبراطورية حدودها، وعظمة سلطتها. ولكي تتوطد

(1) أنظر حول ذلك، الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط. 1987،

المجلد الثاني عشر، الجزء 29، ص 5 - 6.

أركانها، كان لا بد من رصيد مادي ومعنوي داعم لها، ويعبر عن طموحها. ومن هنا كان الثالوث المشترك ألا وهو - وكما ذكرنا سابقاً -: التجارة والنقد والسلطة. لقد كانت رياح التغيير مواتية فعلاً!

إن قوة دولة معينة، تبرز في ذلك التنظيم الذي يتم داخل جهازها الإداري، وحين تسعى إلى تأمين كل ما يتعلق بمكانتها وسمعتها. ولعل الحركة التجارية هي أهم وأكبر دالة اقتصادية، ومقياس معرفي وسوسيولوجي، تبرز لنا بنية الدولة ذاتها، عندما تنشط داخل حدود الدولة، ويكون لها غطاء قانوني وفقهي، يكون مردودها لصالح العام. ثم تبرز النقود هنا بوصفها دالة سلطوية بالمعنى الاقتصادي، وفعالاً تاريخياً بالمعنى الاجتماعي، ومفهوماً معنوياً على الصعيد الأخلاقي. فالسلطة في حقيقتها، قبل أن تكون حاملة قيمة ومعنى، هي قوة ممارسة، تتأسس في الواقع، وهي تتجذر في بنية العلاقات الاجتماعية، مؤثرة فيها، ومتأثرة بها في الآن عينه - ولعلنا نستطيع تبيان ذلك، من خلال حركية التجارة، ومسار النقد، من حيث تمتعه بقوة، لا تنزل عن مفاعيل السلطة، وحركية التجارة.

إن النقود - في واقع الحال - رمز للقيمة، وهي ليست القيمة أبداً لأنها لا تباع ولا تُبادل لذاتها ولكن للقيمة التي تعبر عنها، فهي من ثم معادل اجتماعي وافترض حكومي لقيمة معينة يجري بها التبادل ويتم من خلالها التعامل⁽¹⁾. ويعني ذلك أن الدولة هي قوة بمقدار حفاظها على القيمة في جانبها الرمزي، وتظهر التجارة، في اعتمادها على أفضى متعددة الاتجاهات، وكدعامة سلطوية، الرحم الأكبر الذي يقرر مصير النقد، من خلال ما يحتفظ به من قيمة رمزية تعلق أو تنخفض. ولعل النقد لم يتميز بهذا الدور التاريخي في العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع الواحد، وبين الدول إلا بعد أن قطعت المجتمعات البشرية شوطاً طويلاً، في مسيرة تقدمها الاقتصادي، حيث يخزن المنتج، أو البضاعة، كمعادل قيمي، في المسمى بـ (النقد) المتفق عليه، أو يقدر العمل

(1) العشماوي، محمد سعيد: الربا والفائدة في الإسلام. دار سيناء للنشر، القاهرة، ط 1،

نفسه كمجهود معين تقديراً نقدياً.

وكان انتقال المجتمعات البشرية من إطار التبادل السلعي، إلى إطار التبادل النقدي، قفزة هائلة في مجال التعامل بين الشعوب - فكانت النقود المعدنية مؤثرة في ذلك، وبخاصة النفيسة منها. ف(هي التي تتوافر فيها قبل غيرها تلك الشروط التي تجعلها تقبل في التداول قبولاً عاماً. فالمعادن النفيسة من الذهب والفضة تطلب على نطاق واسع، وهي سهلة التجزئة بغير أن تفقد شيئاً من قيمتها، وهي صالحة للبقاء طويلاً، كما أنها ثابتة القيمة بالنسبة إلى غيرها من السلع، فضلاً عن كونها جميلة اللون والمنظر ونادرة بالنظر إلى كميتها المحدودة وقلة إنتاجها) - حيث نظمت طريقة التعامل معها وبها قانونياً - وبعدها كانت النقود الورقية، تشكل ثورة أخرى، في المجال النقدي، حيث سارت المعاملات أكثر يسراً وأماناً لاحقاً⁽¹⁾.

والنقود المعدنية، في تاريخ الدولة العربية الإسلامية، كان لها دورها الفاعل والمؤثر، فهي كانت علامة ثراء وقوة، وخاصة الذهب والفضة، حيث جاء ذكرهما في القرآن، للتعبير عن مكانتهما وتأثيرهما في حركية المجتمع مادياً ومعنوياً. كما في سورة (التوبة): ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم - 9/34﴾. ونجد تشديداً على الذهب والفضة، وخاصة الذهب، لأنه أنفس المعادن، وأكثرها رواجاً، وقيمتها الرمزية، لا تزال محفوظة إلى يومنا هذا. نجده في كتب الحديث، ومن قبل الرسول بصورة خاصة، لثلاثي يحول بين صاحبه ومعرفته لنفسه⁽²⁾. وبوسع القارئ، حين رجوعه إلى بدايات الإسلام، وفي عهد الرسول، ومن خلال ما دوّن عنه، وعلى لسانه، الاصطدام بآراء متناقضة، بخصوص الموقف من التجارة، وكيفية التعامل معها، فقد جاء في حديث للرسول: (بُعثت مرغمة ومرحمة ولم أبعث

(1) الصباحي، حمدي: في التعريف بالنقود. دار الحداثة، بيروت، ط 1، 1982، ص 18 - 19.

(2) أنظر مثلاً الشيخ منصور علي ناصف: التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (ص). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1961، الجزء الثاني، كتاب الزكاة، ص 21.

تاجراً ولا زارعاً وإن شر هذه الأمة التجار والزارعون إلا من شح عن دينه⁽¹⁾.

وجاء في حديث آخر (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم). وكذلك (ما دخلت السكة دار قوم إلا ذلوا) والسكة هي التي يحرق بها الأرض، أي أن المسلمين إذا أقبلوا على الزراعة شغلوا عن الغزو فيأخذهم السلطان بالمطالبات والجبايات - ولهذا كان قوله: العز في نواصي الخيل والذل في أذناب البقر، والبقر حيوان شديد القوة كثير المنفعة خلقه الله ذلولاً ولم يخلق له سلاحاً شديداً، كما للسباع لأنه في رعاية الإنسان فالإنسان يدفع عنه ضرر عدوه... إلخ⁽²⁾.

وجاء بهذا المعنى قول «الأصمعي» (سمعت بعض المهاليين يقول لبنيه: لا تشتروا الغنم فإنها مال الرقة، ولا تشتروا البقر فإنها مال الذلة واشتروا الإبل واقتنوها فإنها رقوة الدم وصدقات الحرائر وسفن البر وفيها قضاء الحقوق)⁽³⁾. لكن جاء في مكان آخر، وفي باب صدقة الكسب والتجارة (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم)⁽⁴⁾. و(على كل مسلم صدقة فمن لم يجد فليعمل بالمعروف)⁽⁵⁾. وكذلك (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده)⁽⁶⁾. وما يؤكد ذلك أكثر عن رفاة (رض) أنه خرج مع النبي (ص) إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال: يا معشر التجار. فرفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه إجابة له،

(1) أنظر ابن قتيبة الدينوري في: عيون الأخبار، القاهرة، ط 1925، المجلد 1، ص 249.

(2) أنظر كمال الدين الدميري في: حياة الحيوان الكبرى. دار القاموس الحديث، ط. بيروت، د. ت، الجزء الأول، ص 135.

(3) البيهقي، إبراهيم بن محمد: المحاسن والمساوي. دار صادر، دار بيروت، ط. 1960، ص 291.

(4) سورة البقرة، 2/ 267.

(5) صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، د. ت، الجزء الثاني، ص 143.

(6) أنظر: التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول. المجلد الثاني، ص 194؛ وصحيح البخاري. الجزء الثالث، ص 74.

فقال: إن التجار يبعثون يوم القيامة فجّاراً إلا من اتقى الله وبرّ وصدق). . . إلخ⁽¹⁾.

ماذا نستنتج مما تقدم؟

1 - إن هذه الأحاديث لا تناقض فيما بينها، عندما يتم ربطها بظروفها الزمانية، بصورة خاصة - وهذه النقطة تبدو من وجهة نظرنا، بخصوص أحاديث أخرى قيلت في مناسبات مختلفة، لها ضرورتها، وزخمها المعنوي، لا مجال لعرضها هنا⁽²⁾.

2 - كانت التجارة المادة الأساسية في المجتمع المكي بصورة خاصة، ولأن موقع مكة وبيئتها كانا مؤثرين في ذلك، فهي (وإد غير ذي ذرع)، كما هو معروف، ومن هنا يجب ربط الأحاديث المذكورة بظروفها الزمانية والمكانية.

3 - لقد كان الرسول نفسه معنياً بالتجارة، ومطلعاً على أدق أسرارها، وحركيتها، ولو لم يكن الوضع كذلك، لما استطعنا التعرف على تلك التصويبات، أو المعلومات الدقيقة التي كان يمارسها بخصوص السوق وعلاقات السوق، انطلاقاً من مسؤوليته كصاحب سلطة دينية ودنيوية. فتنظيم السوق هو تعبير عن نظام دولة، ومسار علاقات اجتماعية⁽³⁾. ولا أحد يستطيع إنكار ما كان يمارسه في حياته، قبل بعثه نبياً، وهو يتاجر باسم السيدة (خديجة) زوجته لاحقاً.

4 - وهذا يعني أن ذمه للتجارة والزراعة، ولسواهما، كان دافعه الرئيسي: حاجة الدولة الجديدة، والدين الجديد إلى من يدافع باسمه، أو بصورة أدق، ووفق المصطلح الإسلامي المعروف -: يجاهد باسمه - وقبل ذلك، كانت التجارة حرفة الكثيرين ممن شكلوا رموزاً مؤثرة في تاريخ الإسلام السياسي والاجتماعي

(1) المصدر نفسه، ص 197.

(2) أنظر حول ذلك: ابن قتيبة الدينوري: كتاب تأويل مختلف الحديث. مكتبة المتنبّي، القاهرة، د. ت. والعنوان بالغ الدلالة في ذلك.

(3) أنظر مثلاً الجزء الثالث من صحيح البخاري، وما يتعلق بالتجارة في كتاب البيوع، وما بعد.

والثقافي... إلخ وخاصة الخلفاء الثلاثة الأولى، حيث تميزوا باحترافهم للتجارة، وبشكل أخص «عثمان بن عفان». فعن الأول جاء (حدثنا اسماعيل بن عبدالله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن عائشة (رضي) قالت لما استُخلف أبو بكر الصديق قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤونة أهلي، وشغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه⁽¹⁾.

ومشهور قول «عمر بن الخطاب»: (ألهاني الصنف بالأسواق)⁽²⁾. وفي مكان آخر (إني كنت امرأة تاجراً يغني الله عيالي بتجارتي، وقد شغلتموني بأمركم هذا)⁽³⁾، أي بأمور المسلمين، عندما أصبح خليفة عليهم.

5 - ولأن أمور دولة الرسول لم تستقر، ولأن العلاقات التي نمت في ظل الإسلام تجارياً، روعي فيها الطابع الإسلامي، فقد كان حرص الرسول، هو الحفاظ على دقة المعاملات، أو محاولات تأمين (سوق تجارية) لا يستغل فيها مسلم سواه. هذه المعاملات التي كانت قائمة على المقايضة في مجملها، فالعلاقات النقدية كما نعرفها اليوم لم تكن موجودة. فقد سئل عن الصرف، فقال (إن كان يدأ بيد فلا بأس وإن كان نساءً فلا يصلح)⁽⁴⁾ - أي إن كان تأجيلاً - وما يؤكد ذلك ما جاء (عن النبي «ص» قال: البُرُّ بالبر رِباً إلاّ هاء وهاء، والشعر بالشعر رِباً إلاّ هاء وهاء، والتمر بالتمر رِباً إلاّ هاء وهاء). وكذلك قوله: (ألا تبيعوا الذهب بالذهب إلاّ سواء بسواء والفضة بالفضة إلاّ سواء بسواء، ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم)⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 74.

(2) المصدر نفسه، ص 72.

(3) ابن الجوزي: تاريخ عمر بن الخطاب. تحقيق أحمد شومان، مكتبة التراث، دير الزور - سوريا، ط. 1993، ص 124.

(4) صحيح البخاري في مصدرة المذكور، الجزء الثالث، ص 72.

(5) صحيح البخاري، الجزء الثالث، ص 97.

فهناك شرطان: ضرورة التساوي عند اتفاق النوع، وأن يتم الاتفاق في ذات اللحظة، وبرضى الطرفين، فالمقايضة هنا ليست نقدية، بل بين مثليات، كما ذهب إلى ذلك (العشماوي)، لماذا؟ لأن المقايضة كانت هي أسلوب التعامل في مجتمع «المدينة» حيث نزل التشريع الإسلامي فلم يكن في هذا المجتمع نقود، ولم يقيم النبي «ص» بسك عملة، ولا فعل ذلك الخلفاء الراشدون، إنما كان العرب يتداولون العملات الذهبية الخاصة بالروم (ذهب الروم) والعملات الفضية الخاصة باليمن (فضة اليمن). وكان هذا التداول يتم على أساس المقايضة أيضاً، لا على تقدير أن هذه العملات نقد⁽¹⁾. لهذا (كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية وترد عليهم دراهم الفرس البغلية فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر، وكان المثال عندهم معروف الوزن، وزنه «اثنان وعشرون قيراطاً إلا كسراً، ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل، فكان الرطل 12 أوقية، وكل أوقية 40 درهماً، فأقر رسول الله «ص» ذلك، وأقره أبو بكر وعمر وعثمان، ثم كان معاوية فأقر ذلك على حاله⁽²⁾). ولكن ما يجدر ذكره، هو أن هذه النقود لم تبق على حالها، وبصورة خاصة بدءاً من عهد «عمر بن الخطاب» الذي كان متحمساً للدولة الجديدة، وفخوراً للدور المنوط به، ولانتمائه القومي، ومتحمساً من التبعية النقدية للروم والفرس، من خلال وعيه الذي جمع فيه بين بداوة متشددة، ومدنية تقوم عليها، وكونية تمتع مغذياتها من الأولى، كيف لا، وهو كان يعيش الصراعات التي شهدتها المنطقة، والتحديات الفارسية والبيزنطية لها، ولذلك نجد تغييراً - ولو شكلياً - في النقود، ولكنه كان معبراً عن توجهات سلطة، تقوى باطراد، وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن عمر بن الخطاب «ضرب الدراهم على نقش الكسروية غير أنه زاد في بعضها؛ «لا إله إلا الله وحده» وفي بعضها: «الحمد لله» وفي بعضها: «محمد رسول الله». وفي خلافة عثمان ضرب دراهم نقشها «الله أكبر» وضرب

(1) العشماوي، محمد سعيد: في مصدره المذكور، ص 66.

(2) البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان. حققه وشرحه وعلق على

حواشيه وقدم له: عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت،

1957، ص 652 - 653.

معاوية دنانير عليها تمثال متقلد سيفاً... إلخ⁽¹⁾، وهذا يعني أن التفكير بالمستجدات كان قائماً، وكان ربط حركية النقد بما كان يجري من مستجدات فاعلاً - وهذا يعني أن سلطة تسمح لنفسها أن تكون قوية، لا بد أن تعبر عن ذلك من خلال أفضية حيوية، تجعلها مهيبة، وقد لعبت التجارة - وخاصة لاحقاً - دوراً فاعلاً في ذلك، وأسلمة النقد معها. بل إننا نتلمس تلون حركية النقد داخل الإطار التجاري، وضمن الدولة ذاتها، بمواقف سياسية، والمعبر عن ذلك، اندفاع كل ممثل سلطة (بل طموحه الكبير)، في ضرب عملة تحمل اسمه، أو تتوجه بتأثير منه، حيث تكون قابلة للتداول، فمما يذكر هنا، أن «عمر بن الخطاب» ضرب الدراهم (على نقش الكسروية، فتشابهت دراهم عمر بدراهم الفرس المنتشرة في العراق وقتئذ، غير أنه جعل نقش بعضها «الحمد لله» ونقش بعضها الآخر «محمد رسول الله» أو «لا إله إلا الله وحده»، ولعل اتخاذ عمر رسم النقود الفارسية وإعراضه عن الرومية كان نقمةً على خالد بن الوليد. مع أن المذهب السياسي يقضي على عمر أن ينسلخ عن الفرس تماماً، لكي يلاشي هيبتهم من نفوس عرب العراق الذين كانوا خاضعين للفرس ويضربون بقوتهم المثل⁽²⁾.

هكذا يبرز التفعيل السياسي في (جسم) الإسلام ذاته، وذلك من خلال موقف عمر الواعي حيث كان أول (من ضرب من المسلمين، فقد ضرب نقوداً في طبرية سنة 15 أو 16هـ، وجعلها على رسم الدنانير الرومية تماماً)⁽³⁾ كما يذكر الكرمللي.

ومما يجدر ذكره، هو أن هناك من يؤرخ لعلاقة العرب أو الإسلام، والموقف من التجارة، من خلال فترة زمنية، تلك التي كان فيها العرب والمسلمون، ينشرون الإسلام هنا وهناك، حيث أقصيت التجارة مؤقتاً، لأن

(1) أنظر هامش ابن الأثير: الكامل في التاريخ. دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجلد الرابع، ط 2، ص 54.

(2) أنظر الدكتور «علي حسني الخربوطلي: تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي: السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي. دار المعارف، مصر، 1959، ص 423.

(3) نقلاً عن المصدر نفسه، ص 422.

الدولة الجديدة لم تستقر، لتجذر في قلب، وعلى أرضية الواقع، ومن هؤلاء مثلاً آدم متز الذي يقيم التجارة التقييم المطلوب، في صدر الإسلام، وحتى في موقفه من الأمويين الذين - وكما يقول - ما كانوا ينظرون بعين التقدير، لأنهم كانوا جيلاً من المحاربين الفرسان وأمرء القطائع، حتى لا نجد لطبقة التجار شأنًا في تاريخهم⁽¹⁾.

لقد كان موقفهم السلبي من التجارة وظيفياً - كما سنرى - حيث كان اعتمادهم الرئيسي على الانتشار، في الجهات الأربع، ومن ثم تحصيل الضرائب والعبايات، ولأن الظروف التي عاشوها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تطلبت ذلك - وخاصة الاضطرابات التي اندلعت في (جسم) الدولة الأموية، وأقلقت القيمين عليها، إذ كانت تمنع من ظهور نشاط تجاري. ومن هنا كان اختلافهم عما كانوا عليه سابقاً - وهم تميزوا أكثر من سواهم بالتجارة قبل الإسلام فموقفهم إذاً إجرائي تماماً! ويبدو أن هؤلاء الذين قزموا من الشأن التجاري في الإسلام، دون مبرر يذكر، متأثرون بتلك النظرة الأخلاقية التي تعتبر التجارة علامة انحطاط لا أخلاقية، من منظور خلدوني. وهو يرى (أن خلق التجارة نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة عن المروءة)، لما فيها من (مكايسة ومماحكة وتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج... إلخ)⁽²⁾. فابن خلدون اختزل مفهوم التجارة، بل قيمها كما كان يعيشها في عصره، وأسقط هذا المفهوم على التاريخ عامة، دون اعتبار لضرورتها الواجبة، وكيف يمكنها أن تكون منضبطة، عبر سلطة هي حارسة لها ومشجعة إيجابياً في آن.

السلطة التي تشب عن الطوق اقتصادياً:

منطقة شبه الجزيرة العربية، شهدت وجود عملات نقدية، وتداولها، قبل الإسلام بمئات السنين، ولكن الذي يلاحظ هو أن هذه العملات، كانت تقدر

(1) أنظر كتابه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. تعريب محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 5، المجلد الثاني، ص 370.

(2) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون. دار العودة، بيروت، 1981، ص 316.

وزناً - فالقيمة كانت في الوزن فقط، وكان ذلك يعكس أسلوب المقايضة في العلاقات بين الناس فيها، بينهم وبين الآخرين خارجها من ناحية، وعدم التفكير في سلطة النقد الذي يرتبط بالقوة الاقتصادية، والتي تطوره، وتسهّل التعامل به من ناحية أخرى. فالنقد كعملة، منشؤه مديني، وهو صناعة تماماً وخبرة، وثقافة نظرية، وموقف أخلاقي. وهنا تُذكر المدن القديمة، وخاصة اليونانية منها (وتعدّ الإصدارات النقدية للمدن اليونانية في جنوب إيطاليا في نهاية القرن السادس ق.م. أمثلة على مواطن العظمة للفن اليوناني القديم، حيث تضم سهولة التصميم بالإضافة إلى الزخرفة الدقيقة التي تضفي إحساساً بالرمز وبروعة الزخرفة المصغرة)⁽¹⁾.

وهذا يعني أن وجود نقد يمثل هذا التصميم والاخراج المتطورين، يقابل مدنية متطورة. وقد كانت المدن اليونانية متطورة، ولأنها كانت مدناً، تعيش تحدياتٍ فيما بينها، وضمن مساحات صغيرة، أوجدت القوة العسكرية الداعمة لها، والقوة التجارية الحامية لوجودها، والمعززة لسلطاتها، والفن المخلد لها، والكتابة التي تؤرّخ لها حضارياً.

ومن هنا جاءت تلك النظرة المتطورة المرافقة للتطور المدني (العمراني)، على الصعيد النقدي كقيمة رمزية. فابتكار النقد كان ضرورة، لتسهيل المعاش، واليونان تواطوا، كما يذكر أرسطو: (أن يعطوا ويأخذوا ما نفع وما سهل استعماله للمعاش، نظير الحديد والفضة وكل ما كان من هذا النوع، مما قدّر أولاً بالحجم والوزن. ثم عوّلوا على نقشه ليكفوا عناء تقديره لأن النقش وضع إشارة إلى كمية الشيء - ولما عمد إلى النقود، إذا اضطرت إليها المبادلة نشأ النوع الأخير من فن ادّخار المال، وهو فن التجارة)⁽²⁾.

(1) هولوي، د. سيروس: موسوعة العملة في الحضارة الإغريقية. ترجمة ملاذ الحفار ومأمون عابدين، دار المعرفة، ط 1، 1988، ص 14.

(2) أرسطو: في السياسة. ترجمة وتقديم وتعليق الأب أوغسطينوس بربارة البولسي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1980، ص 27.

والمدقق في تاريخ الخليفة الأموي العتيد «عبد الملك بن مروان» الذي استلم السلطة سنة (66هـ)، وتوفي سنة (86هـ)، يتلمس فيه ذلك الاندفاع الذي لم يملكه أسلافه في جعل الدولة الأموية «الإسلامية» عربية خالصة. وضمن هذا الإطار، كان جعله للنقود عربية - إسلامية، عنصراً من عناصر مشروعه التعريبي الكبير. لقد أراد أن يكون بطلاً نموذجياً عربياً ومسلماً في التاريخ، في مواجهته لخصومه، وما أكثرهم في الداخل، ولأعدائه في الخارج، وما أشرسهم، فكان له ما أراد! وبشكل عام، فإننا نجد أن تاريخ ضربه للنقود، كان سنة (76هـ). عند (البلاذري، ت. 279هـ)⁽¹⁾، و(الدينوري، ت. 282هـ)⁽²⁾، و(الطبري، ت. 310هـ)⁽³⁾، و(الكتبي، ت. 764هـ)⁽⁴⁾، وعند آخرين كان سنة (75هـ)، مثل (أبي هلال العسكري)⁽⁵⁾ توفي بعد سنة (375)، و(ابن الأثير، ت. 630هـ)⁽⁶⁾، و(السيوطي، ت. 910هـ)⁽⁷⁾، وقد اعتمد على (العسكري). وهناك من يؤرخ له سنة (74هـ)، مثل ابن كثير، ت. 774هـ)⁽⁸⁾.

-
- (1) في مصدره المذكور، ص 657.
 - (2) الدينوري، أبو حنيفة بن داود: الأخبار الطوال. دار الفكر الحديث، بيروت، ط. 1988، ص 229.
 - (3) الطبري: تاريخ الأمم والملوك. دار القاموس الحديث، بيروت، د. ت. الجزء السابع، ص 242.
 - (4) الكتبي، محمد شاکر: وفيات الأعيان والذيل عليها. تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، د. ت. المجلد الثاني، ص 403.
 - (5) العسكري، أبو هلال: الأوائل. تحقيق محمد المصري ووليد القصاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1975، القسم الأول، ص 369.
 - (6) ابن الأثير: الكامل في التاريخ. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1967، المجلد الرابع، ص 53.
 - (7) السيوطي، الحافظ جلال الدين: تاريخ الخلفاء. تقديم عبد الله مسعود، دار القلم العربي، حلب، 1993، ص 213.
 - (8) ابن كثير: البداية والنهاية. مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر، الرياض، ط 1، 1966، الجزء 9، ص 15.

و(ابن خلدون، ت. 808هـ)⁽¹⁾. ويشير (اليعقوبي، ت. 284هـ)⁽²⁾، دون ذكر سنة الضرب، ولم أجد لذلك أثراً عند (المسعودي، ت. 346هـ)⁽³⁾... إلخ.

ويرجع هذا الاختلاف إلى موقف المؤرخ مما يكتب، وكيفية تناوله للتاريخ، ولأحداثه، وتقييمه لها. ولعل الحدث التاريخي الذي يبرز كيفية ضرب (عبد الملك) للنقود، له أهميته من الناحية القيمة تماماً.

لقد حاول «عبد الملك» أن يفعل ما لم يفعل أسلافه. فالذين سبقوه في صك العملة، كان أثرهم محدوداً من حيث الانتشار والقيمة، أما «عبد الملك» فقد شدد في ضرورة جعل عملته رسمية في كل الأقطار والأمصار، وبالقوة. وكان مدركاً للأهمية التاريخية لإجراء كهذا، إن دولة في طور النشوء، ولها خصوم (داخلها وخارجها)، تبدو في حاجة لحزم إداري، وضبط عسكري، وغطاء معنوي وغير ذلك من الإمكانيات الأخرى: المادية المعنوية. إن القوة التي استخدمها «عبد الملك» في توطيد حكمه، شكلت الإطار الأعظم لكل أعماله الإدارية والسياسية. وإذا كان «عبد الملك» يشار إليه كخليفة مقتدر، ويشكل رمزاً عربياً في ذاكرة من جاء بعده، ممن يؤمن ما آمن به، فإن ما قام به، ما كان له أن يتم، لولا ذلك القائد والسياسي المحنك، والأديب البليغ، الجامع بين الكلمة والسياف، الحجاج بن يوسف الثقفي.

- ففي بداية الدولة الإسلامية، كان هناك إقرار للنقود الجاهلية، من قبل الرسول وأبي بكر، لانشغال الاثنين بقضايا خطيرة، كانت أهم من التفكير وقتذاك، من العملة النقدية. وقد كانت محاولة ضبط (السوق) اقتصادياً، عملية جارية وخاصة، من خلال تكوين غطاء قيمي (ديني)، يعزل شيئاً فشيئاً ما جاء

(1) ابن خلدون: في مصدره المذكور، ص 206.

(2) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح: تاريخ اليعقوبي. دار صادر، بيروت، ط. 1992، المجلد الثاني، ص 281.

(3) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د. ت.، المجلد الثالث. أنظر القسم الخاص به، ص 99 - 131.

به الإسلام عما كان سابقاً عليه.

- وفي عهد «عمر بن الخطاب» تمت محاولة توحيد قيمة الدرهم، وقد جعلها «عمر» (سنة دوانق). ونقش بعضها على الدراهم الكسروية (الحمد لله)، ونقش بعضها الآخر (محمد رسول الله) أو (لا إله إلا الله). وفي مكان آخر «الحمد لله محمد رسول الله»، وعلى جزء منها اسمه «عمر».

- أما «عثمان بن عفان»، فقد جعل نقشها (الله أكبر) في عهده.

- ولكن «علي بن أبي طالب» لم يستطع فعل شيء، لانشغاله بالاضطرابات التي واجهها والفتن في عهده.

- وضربت نقود باسم «معاوية بن أبي سفيان» في خلافته، وهي الدراهم السود الناقصة.

- وضرب نقد باسم «عبدالله بن الزبير» عندما أعلن نفسه خليفة للمسلمين، سنة (61هـ)، وعلى دائرته (عبدالله بن الزبير أمير المؤمنين). وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكان ما ضرب منها قبل ذلك ممسوحاً غليظاً قصيراً، ونقش على أحد وجهي الدراهم (محمد رسول الله)، وعلى الوجه الآخر (أمر الله بالوفاء والعدل).

وكانت محاولة «عبد الملك بن مروان» الأولى من نوعها، لأنه أراد أن يعمم عملته على (مملكة الإسلام) كلها⁽¹⁾.

- وعلى هذا الأساس، بوسعنا تتبع هذه العلاقة بين ضرب العملة النقدية والسلطة العربية الإسلامية، لدى اللاحقين من الخلفاء والأمراء والسلاطين،

(1) المراجع المذكورة سابقاً توضح لنا ذلك، كما في حال (فتوح البلدان) ولـ «تاريخ الأمم والملوك»، و(الكامل في التاريخ)، و(البداية والنهاية)، و(مقدمة ابن خلدون)، و(تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي)... إلخ، ومن خلال المعطيات السابقة وما يرتبط بها: قبلها وبعدها.

طوال عهود الدولة العربية الإسلامية⁽¹⁾.

- ولا ننسى كيف ضربت عملة نقدية من قبل القادة والولاة كذلك، كما في حال خالد بن الوليد، والحجاج، ومصعب بن الزبير وغيرهم، حيث عبروا عن عدم وجود سلطة موحدة قيماً للنقد، وعن رغبة ملحاحة ذاتياً في التعبير عن شخصياتهم المؤثرة⁽²⁾.

وما يجدر ذكره، من خلال ما تقدم، هو عدة نقاط:

أ - إن اتساع مملكة الإسلام، أدى إلى ظهور وانتشار سيولة نقدية إلى السوق العربية - المركزية، وتجمعها في خزانة الدولة (بيت المال)، نتيجة الجبايات والضرائب، أو الخراج من مناطق مختلفة.

ب - وأن هذه العملة واجهت السلطة الجديدة بضرورة قيامها بمهامها، وهي أن تجد تصريفاً للنقود تلك، من ناحية ضبط حركتها، وجعلها إسلامية الطابع، والمصدر، كإجراء مطلوب وضروري على السلطة القيام به.

ج - ومقابل ذلك، وفي ظل الإجراءات المتخذة، حول ضبط حركة النقود، وتعريبها، كان هناك تطور نقدي في الوقت نفسه، وخاصة فيما يتعلق بتصغير العملة، وإيجاد فئات صغيرة لأغراض عملية كالزكاة وغيرها⁽³⁾.

ع - ولأن الفائض المالي كان يتراكم، بسبب ما تقدم، فقد تأخرت التجارة. فالتاجر الكبير في دولة الإسلام، وفي بداياتها خاصة، صار محارباً عنيداً أو قائداً حربياً، أو مرافقاً للجيش لأكثر من غرض توظيفي وإعلامي.

(1) أنظر حول ذلك (حضارة العرب). المصدر المذكور حيث تتوزع صور لقطع العملة النقدية في صفحات متفرقة منه، مع تواريخها وارتباطها بالذين طبعوها؛ و(الكامل في التاريخ) في المصدر المذكور - المعطيات المذكورة؛ و(تاريخ التمدن الإسلامي)، المعطيات السابقة ذاتها... إلخ.

(2) راجع المعطيات السابقة ذاتها في المصادر نفسها.

(3) فتوح البلدان: المصدر المذكور، ص 652.

وأهم ما يمكن ذكره في هذا المجال، هو السعي الحثيث الذي تميز به العرب المسلمون، تجاه ضبط العملة، فقد شاهدوا لأول مرة في حياتهم، دولة تتجاوز حدودها حدودهم، وأموالاً تندفق إلى عقر دارهم (دار الإسلام)، وسلطة غير مألوفة، على الصعيد المادي والرمزي في ثرائها. فكان لا بد أن يقوموا بإجراءات متتابعة، ليكونوا جديرين بالسلطة التي لمت شعبتهم، والدولة التي وضعتهم في ظل سلطة موحدة أعزة أسياداً. وكأمثلة على ذلك: تشديد خالد بن عبدالله البجلي القشري والي العراق لـ «هشام بن عبد الملك» في تجويد الدراهم، أكثر من تشديد «عمر بن هبيرة» والي العراق في عهد «يزيد بن عبد الملك»، ثم كان «يوسف بن عمر»، حيث أفرط في الشدة، أكثر من سواه، على الطبايعين وأصحاب الغيار وقطع الأيدي وضرب الأبشار. (فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية...⁽¹⁾).

وروقت العملة، وكيف تسك، بدقة، حيث عوقب كثيرون بعنف، بسبب مخالفتهم للأوامر السلطانية. بل، إن أحدهم اعتبر قطع الدراهم بأنه من الفساد في الأرض⁽²⁾، إنها أخلاقية السلطة الجديدة في امتداد مؤثراتها. ويلاحظ أن بعضاً منهم كان دقيقاً في الترويج للعملة، وما يجب أن ينقش عليها. ولعل الخليفة «عمر بن عبد العزيز» يأتي في الصدارة، فقد ذكر أن عامله في العراق «عدي بن أرطاة» ضرب عملة، فكتب عليها «أمر عمر بالوفاء» فغضب عمر وأمره بكسرها وأن يكتب عليها «أمر الله بالوفاء والعدل»⁽³⁾، لقد أراد أن

(1) تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، المصدر المذكور، ص 426-427؛ وكذلك «العسكري» في (الأوائل)، المصدر المذكور، ص 370. ومن الملاحظ أن المؤلف يفصح عن موقف مذهبي متشدد تجاه (يوسف بن عمر)، وهو يصفه بأنه الأموي الجبار والمتكبر والأحمق.

(2) فتوح البلدان، المصدر المذكور، ص 659.

(3) نقلاً عن (تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي)، ص 426.

ومن الطريف بمكان، ذكر الموقف الذي أراد «عمر بن الخطاب» اتخاذه تخلصاً من التلاعب بالنقود، غشاً وغير ذلك، وهو محاولته: جعل الدراهم من جلود الإبل. ف قيل له: إذن لا بغير! (فتوح البلدان، ص 659). إن ذلك يظهر لنا حالة الاضطراب التي عانتها دولة الإسلام في سنها الأولى، بل في قرنها الأول، حول ذلك.

يرفض نسبة الأمر إلى نفسه معتبراً نفسه مأموراً كذلك - الإسلام هنا يتلون بالأدوار التي يلعبها ممثلوه تماماً!

السلطة بين المال والأرض:

لقد وجد العربي الباحث عن الثراء والجاه، مع الإسلام، في عالم جديد كل الجدة: لقد تغيرت حياته بزواية كاملة. إذ صار إنساناً كونياً، رمزاً يشار إليه، ومرجعاً قيمياً، وممدوحاً بامتياز، فالأرض انفتحت أمامه، وصار هو قبل أي آخر من المسلمين ممن ليسوا عرباً - المرغوب فيه، والمراهن عليه. المال الذي كان الماشية - كما رأينا سابقاً - صار منبته الأرض، وهو والٍ عليها، أو مستفيد بطريقة ما أو بأخرى، والأموال التي كانت تجبى من الأمصار التي تمت السيطرة عليها، غيرت تصوراته عن العالم كلياً. وبوسع أيّ كان أن يتصور، كم عدد هؤلاء الذين - باسم الإسلام - خرجوا من محيط دائرتهم العربية، محاربين أولاً، ومستفيدين، ومستثمرين للأرض وما عليها، ومسيّسين لسواهم، حيث إن الرقم لا بد أن يكون كبيراً جداً. لقد اختل التوزيع الديموغرافي في مختلف المناطق التي سكنوها - وخاصة في بلاد ما بين النهرين (أرض السواد خاصة)، ونقص عدد السكان في مكة التي هي (واد مجذب)، وكان العبء الأكبر أولاً على المدينة (خصم مكة التاريخي)، ثم خف هذا الضغط السكاني، حيث الغنى المادي والمعنوي كان بانتظارهم خارج حدودهم.

لقد كان هناك المال أولاً الذي تدفق على خزينة الدولة، بشكل غير مألوف من أيّ كان من المسلمين، إنها نعمة الإسلام حقاً، تلك النعمة التي تتلخص في ثلاث بالنسبة للعرب، في حروبهم مع سواهم، الذين كانوا يرفضون الدخول في دينهم: امتلاك أموالهم - نسائهم - ذرايعهم (أولادهم). وفي حال الدخول في الدين الجديد كان هناك المال بدايةً! إن قول «المغيرة بن شعبة» لـ «رستم» وهو يطالبه بدخول الإسلام، والخضوع لسلطته الممثلة في بني قومه، ودفع الخراج، رغم أنفه، ومن موقع امتلاكه للحق، يوضح العهد الجديد الذي دخله العرب، والسلطة الثرية التي ارتبطت به (إن الله بعث إلينا نبيه (ص) فساعدنا بإجابته واتباعه، وأمرنا بجهد من خالف ديننا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ونحن ندعوك إلى

عبادة الله وحده والإيمان بنبيه «ص» فإن فعلت وإلا فالسيف بيننا⁽¹⁾.

لقد شكلت حمى امتلاك الأرض والسيادة عليها، طريقاً للشهرة والمجد، وهذا يعني ضرورة عدم اعتبار كل من حارب في جيش الإسلام، من العرب، أو دخل الإسلام، أو أعلن إسلامه، ثم خرج من محيطه الذي كان يعيش فيه، ليغتني مثل غيره، ويستمتع بطيبات الدين الجديد ونعمه: ممثلاً فعلياً للإسلام - لقد كان الإسلام - وهذا ما ينبغي قوله، كما نعتقد، غطاء كبيراً، اتسع مع الزمن، بحيث انضوى تحته المؤمن بالفعل، وصاحب المصلحة كذلك. وتعرض للإسلام لأكثر من حالة تجبير، في التعامل مع الآخرين، وخاصة عندما كان العربي يعتبره إسلامه، الذي يفهمه أكثر من سواه، وأن ما يكسبه باسمه مشروع له، كما في حال امتلاك الأراضي⁽²⁾ (إن ظهور الملكيات العقارية الشاسعة، وما أدى إليه من تجمع الثروات مرتبط بحركة الفتح، فقد سلكت الخلافة الإسلامية سبيلين للحيلولة دون محاولات الانتفاض أو محاولات استرجاع الأراضي المفتوحة من قبل سكان الولايات الجديدة: أولاً تأسيس الأمصار، وتشجيع هجرة العرب إليها والاستقرار بها، وثانياً السماح للعرب بملكية الأراضي خارج الجزيرة⁽²⁾). لقد تشكلت سلطة ثرية حقاً، من خلال المال الذي كان حصيلة خراجية، ومن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها. وكان هناك من أساء استعمال المال وسلطته. ففي الوقت الذي كان فيه جند المسلمين يعانون من الجوع، كان مصعب الزبير يغدق بالمال على من يحب، كما يتضح ذلك من رسالة شعرية إلى أخيه عبدالله ممن يهيمه أمر المسلمين:

بلغ أمير المؤمنين رسالة من ناصح لك لا يريد خداعاً
بضع الفتاة بألف ألف كامل وتبيت سادات الجنود جيعاً

(1) فتوح البلدان، المصدر المذكور، ص 358.

(2) الجنحاني، الحبيب: دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1980، ص 36.

لو لأبي حفص أقول مقالتي وأبث ما سأبثكم لارتاعا⁽¹⁾

وإذا كانت السلطة ذات بنیان قبلي، أو تتغذى بما هو قبلي، رغم تمدينها، فإن آفة القبلية لا يمكنها أن تزول بسهولة، بل إنها ستتبعث في كل سائحة تستثيرها. فالتنافس، والتصارع مغذيات قبلية تماماً وتوزع الأعراب في قبائلهم، إثر تفكيك هذه، لم يمح فيهم جذوة الانتماء القبلي، وهم يتواجدون في مصر ما، أو كورة معينة، مستحدثه، كما في الكوفة، أو في محيطها. إن جذوة القبلية لم تطفئها السلطة، لأنها في حقيقتها حاولت فقط تغطيتها - والمدقق في بنية الصراعات التي شهدتها دولة الإسلام في قرنها الأول خاصة سيدرك ذلك! فالعصبية القبلية كانت هي الدافع لمحاسبة الخلفاء لولاتهم. وكان الخليفة المتعصب لليمنيين يقوم بمحاسبة الولاة المضربين والعكس بالعكس). وفي ضوء ذلك أمر «سليمان بن عبد الملك» بتعذيب أصحاب الحجاج واستخراج الأموال منهم. وأمر «هشام بن عبد الملك» خالد بمحاسبة «عمر بن هبيرة» والي العراق، وكان له جواسيس يراقبون العمال. وأمر «يزيد بن الوليد» بمحاسبة «يوسف بن عمر» وتعذيبه ومن ثم قتله... إلخ⁽²⁾.

التجارة ومفاعيلها في الدولة العربية الإسلامية:

لن نكون مخلصين للتاريخ، ولحقيقته، إلا إذا اعتبرنا مفرد «تاجر» مقابلاً لمفرد «مسلم» في الفترة التاريخية التي كانت فيها أوروبا وسواها، متوقعة على نفسها. لقد كانت الكرة الأرضية تجارياً «مسلمة» بهذا المعنى. ثمة نزوع صوفي في الكثير من الكتابات الأجنبية (كتابات المستشرقين) وهم يتحدثون عن التجارة، كظاهرة اقتصادية مرافقة بمد ثقافي، عالي المستوى إسلامياً، ونزوعهم الصوفي يتجلى في ذلك النوع من الإعجاب الذي يبدونه تاريخياً بذلك التطور المشع الذي تميزت به التجارة العربية الإسلامية، وما كان لها

(1) نقلاً عن: تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، ص 389.

(2) سبديو، ل. أ: تاريخ العرب العام. نقله إلى العربية عادل زعيتر، منشورات: عيسى البابي وشركاه، القاهرة، ط 2، 1969، ص 420.

من تأثيرات مختلفة: تحريضية في أوروبا خاصة. فهذه التجارة كانت بمثابة بوق اسرافيلي مدوّ في سماء أوروبا وغيرها، لتصبح فاعلة بدورها. ويظهر ذلك في كتابات لا حصر لها، كما في حال (سيديوكلود، ولوبون، ومود كاهن، وأندريه ميكيل... إلخ)⁽¹⁾.

إن الجدير بالذكر، هو أن الإسلام شكّل غطاء كونياً لكل من كان داخله، في زمن كان فيه الدين الذي يتجلى في سلطة امبراطورية الطابع من جهة، وهي امبراطورية كانت تمتد في قارات متعددة (آسيا وأفريقيا) وجزء كبير من أوروبا، من جهة أخرى، وإن هذا الإسلام الذي كان شعاره: لا دين خارج الإسلام، كان يقابله في مضمونه الفكري الكوني: لا شيء يخفى على الإسلام، فالأرض كلها هي مجال له، وقد تحقق ذلك، وعلى أكثر من صعيد، عن طريق التجارة.

ففي القرن الرابع الهجري، كان التاجر الغني هو ممثل الحضارة الإسلامية التي صارت من الناحية المادية كثيرة المطالب باعثة على الاستطالة في ذلك⁽²⁾، وإن (من شأن اتساع دولة الخلفاء وغنى أراضيها واختلاف أقاليمها وسكانها وتمدن ولاياتها أن تسير التجارة قدماً بحكم الضرورة، فصارت منتجات إسبانيا والمغرب ومصر والحبشة وجزيرة العرب وفارس وروسية والبلاد الواقعة على شواطئ بحر قزوين وبلغداد والموصل والمدائن، ونشأ عن إنشاء المستعمرات ظهور مراكز جديدة للمبادلات وفتح طرق مهمة لتسهيل الصلات)⁽³⁾. وكان توغلهم في مناطق يخشى جانبها كالصحراء الكبرى ذات الرمال المخيفة، ووصولهم إلى مناطق

(1) أنظر: «غوستاف لوبون»: في مصدره المذكور، ص 553 وما بعد.

(2) إن (البخاري، ومسلم، وأباحنيفة، والطبري، والمسعودي، وابن خلكان، وابن قتيبة الدينوري، والاصطخري، وابن خرداذبه، والشعالبي، والفارابي، وابن سينا، والمقرئزي... إلخ) أسماء ليست عربية، ولكنها حملت أسماء عربية بحكم الاحتواء المذهبي، والامتلاك اللغوي وظيفياً.

(3) ميكيل، أندريه: جغرافية دار الإسلام. الجزء الثاني، القسم الأول، ص 310.

أفريقية بعيدة ومخيفة كمدينة (تنبكتو)، وإلى البلدان الاسكندنافية⁽¹⁾، تعبيراً عن هذا النزوع الامبراطوري، والدفعة الحيوية التي نفذت بالدين الذي أعطي له طابع العالمية والكونية.

لقد حقق العرب حلمهم الأكبر، وهو أن يكونوا أمة متميزة، لا أمة قبائل متصارعة فيما بينها، بل تجاوز الحلم هذا، وبلغ أبعد مدى له، حين شكل العرب، وبالفعل مركز الدائرة، وضمنها أقطار تمثلها الشعوب الأخرى، ملحقة بالمركز، وتستمد قيمتها من وجودها في الداخل. إن وجود المركز هو الذي يحدد مكانة الأوتار والأقطار لا العكس. ولكن هذا المركز لم يصبح مركزاً، إلا بعد صراعات هيمنة، ومناوشات، وأنزياحات، وحروب مريرة وعلى أكثر من صعيد مادي ومعنوي، وبصورة تصاعدية. فالخروج من الفسحة المكانية الضيقة، ومن دائرة الاسم المجهول، إلى الكون الواسع، والاسم الأشهر من أن يعرف، وهو نفسه دال على غزو ثقافي، واحتواء تاريخي أولاً وأخيراً⁽²⁾، والعلاقة المرغوبة تجارياً، كان لا بد أن تنتظر زماناً طويلاً، لتصبح ثقافة عالمية الطابع، ولذلك فقد قامت التجارة بعد نضال مرير ضد الطبيعة المعادية لها، إلا أن صراعتها لم يقف عند هذا الحد، فكان عليها أن تقضي أيضاً على الاضطرابات البشرية، ويكفهر الأفق، حتى في زمن السلم، من تعيين خراج من المال والدواب، ومن السبي⁽³⁾.

ولم تقم التجارة هذه إلا بعد أن استكملت عدتها، لقد أمنت الغطاء القانوني الفقهي، والتاريخ الذي يدون كل ما يتعلق بها كقوة داعمة للمركز قبل كل شيء (مركز الخلافة)، وباسم الإسلام، والمكان لتنشيطها في الجهات الأربع. فالامبراطورية الإسلامية بدأت قاطبة (تستفيد من توحيد المساحات الذي

(1) جعيط، هشام: في مصدره المذكور، ص 279.

(2) أنظر: «مارشال هودجسون» في: تصور تاريخ العالم. ضمن مجلة (الاجتهاد) البيروتية الفصلية، العدد المزدوج (26، 27)، 1995، ص 36 - 41.

(3) أنظر «جرجي زيدان» في مصدره المذكور، الجزء الخامس، ص 47.

حقته، ومن اتساع فضاءاتها واختلافها⁽¹⁾.

وبوسع المطلّع أن يدقق جيداً في حركية التجارة التي كانت تتم في المجال الإسلامي، ليلاحظ في النهاية حقيقةً تبدو لنا أساسية، وهي مركزية المسلم في التجارة هذه. والمسألة تتوضح أبعادها الاقتصادية، ومركزاتها الثقافية من منظور ديني محض. فكما نتعرف على مضمون القرآن بوصفه كتاباً مقدساً المعني به هو المسلم حصراً، كونه المحور المحرك والمتحرك فيه، نتعرف إلى جانبه على الدين: اليهودي والمسيحي والصابئي، إن هؤلاء في ذمته. وعلى التاجر المسلم أن يكون تاجراً بامتياز، ما دامت التجارة تشكل إطاراً عملياً لفهم الآخر، ولتعقد الصفقات معه داخل وخارج «دار الإسلام» ومن أجل سلطته. وثمة ملاحظة قيّمة يبيدها حول علاقة الإسلام كدين، بالتجارة، الكاتب والمؤرخ الأمريكي المعروف م. هودجسون، وهي تشديده على دور العوامل التجارية، ولكن دون أن يكون الإسلام دين تجار. ثم يقول بعد ذلك، وفي مكان آخر في بحثه المشهور عن الإسلام (ولم تكن التجارة عبر المسافات الطويلة المصدر الرئيسي للدخل المدني ولم تكن كل هذه الطرقات متساوية في الأهمية خلال كل الأوقات. غير أنه بدا، على ممرّ القرون، إجمالاً، أنها أعطت الطبقات المركنتيلية في المدن الرئيسية اتجاهاً كوزموبوليتياً صلباً، وعلى نحو غالب، فرصة لإقامة مصدر ثروة مستقلاً عن الأوضاع الزراعية المحلية في كل زمان)⁽²⁾. فهي توضح لنا البعد المدني للإسلام رغم أنه لا يخلو من توجيه (خطاب) للأغراب كذلك، فيه عنف جلي، توصف فيه فظاظتهم. لكنه في العمق انطلاقة من الماضي (قصص الأولين وأساطيرهم)، وتمركز في الحاضر الجامع بين التمدن والبداءة، وتوجه نحو المستقبل، إنه في صميمه ينشد العالمية، وهذه لا تتكون إلا بتأمين سبل وطرق مواصلات، وفتح معابر، ومخر عباب الماء، والدخول في أنفاق، والسير في شعب،

(1) متز، آدم: الحضارة الإسلامية، ص 374.

(2) كاهن، كلود: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية. نقله إلى العربية د. بدر الدين قاسم، دار

الحقيقة، بيروت، ط 3، 1983، ص 156.

والاحتكاك المباشر بالآخرين، لإبراز مركزية الإسلام. فاكشاف الأرض مفهوماً، كان يتطابق مع مفهوم ديني (قرآني) هو السعي في المناكب، كان يفصح عن المضمون المركزي للإسلام، ورمزياً عن سلطته تلك التي تتطلب الانتشار، ليكون جديراً بما تعنيه: الكونية! (أما الأسفار التجارية فقد كانوا - أي المسلمون - فيها سلاطين البحار، فمخرت سفنهم البحر الأبيض على كل شواطئه، والبحر الأحمر إلى آخره، والبحر المحيط إلى سومطرا فنزحجار إلى بلاد الكفرة، وشرقاً إلى كلكتا وجزائر الهند والصين، وجنوباً إلى مدغشقر وسائر شواطئ إفريقيا الشرقية، واجتازوا بحر قزوين إلى بلاد الخزر والروس. أما براً فاخترقوا بلاد الهند وتركستان والتبت حتى نزلوا بلاد الصين، وأوغلوا في إفريقيا إلى خط الاستواء، فقربوا الأبعاد بين تلك الأصقاع المتباعدة)⁽¹⁾.

تلك هي صورة مختصرة، وبأسماؤها التفصيلية البارزة، عن المساحة الأرضية التي عُرِفَتْ عبرها التجارة في الإسلام!

والتجارة في جهات الأرض الأربع، تتنوع، فتجارة المسافات البعيدة المدى، باعتبارها تكلف كثيراً، تتعلق بسلع متعددة الفوائد، غالية الثمن، كتلك المتعلقة بالمحيط الهندي (ومن وراء المحيط باتجاه السواحل الإسلامية، فقد تضمنت سلعاً نفيسة: كالحجارة الكريمة التي كانت عديدة متنوعة، و«التوابل» خاصة (وأكثرها طلباً هو البهار) وكانت تستخدم في الغذاء

(1) إن ما قام به «أندريه ميكيل» المستشرق الفرنسي المعروف، يمثل جهداً موسوعياً، ويكوّن مكتبة بكاملها، بخصوص ما سماه بـ (جغرافية دار الإسلام)، التي تتضمن كل ما يتعلق بـ (دار الإسلام): إنساناً وحيواناً ونباتاً وجماداً، وتنوع الآداب والعلوم والفنون وعلاقتها بهذه الدار، وقد ترجمت وزارة الثقافة السورية من هذه الملحة المعرفية أربعة أقسام هي: (1) الجغرافية والجغرافية البشرية في الأدب العربي من البدء حتى عام 1050م، بقسميه سنة 1983؛ (2) الجغرافية العربية وتصورها العام: الأرض وممالك الأغراب، بقسميه، سنة 1985؛ (3) الوسط الطبيعي، بقسميه، سنة 1992؛ (4) الأعمال والأيام، بقسميه كذلك، سنة 1995، وكلها بترجمة إبراهيم خوري، وهو جهد تاريخي يثنى عليه حقاً.

وأيضاً في صنع العقاقير والعطور وأدوات الزينة... إلخ⁽¹⁾.

(أما في البحر الأبيض المتوسط، فكانوا يجلبون إلى الشرق من الغرب الإسلامي أو المسيحي، الحديد وغيره من المعادن والقماش الخشن والأخشاب، ويحملون من مرحلة إلى أخرى الزيت والقمح والسمك المالح والأملح...)⁽²⁾.

ومن أجل تكوين صورة متكاملة عن الطرق التجارية، وأصناف المبادلات التجارية، وما يتعلق بالعملة المستخدمة، وأسماء المناطق، وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بموضوعنا، ومن أجل إشباع الفهم المعرفي عند القارئ، فإن الرجوع إلى «أندريه ميكيل» في ملحمته المعرفة حقاً (جغرافية دار الإسلام)⁽³⁾، يبدو ضرورياً ومفيداً، فمن الحديث عن الطرق البرية والمائية المختلفة إلى الحديث عن أصناف المبادلات التجارية وركائزها، يظهر ذلك التناغم الهرموني الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني في وحدة واحدة متكاملة.

فلكل طريق غرائبه وعجائبه، وأساطيره، وحكاياته، وذاكراته الخاصة، عمره الذي يطول أو يقصر حسب أهميته، ولغاته التي تقل أو تزداد حسب تنوع الصراعات فيه وعليه، وله سحره وهيبته، ولكل مكان (ميناء أو مستراح برياً، أو صحراوي، وغير ذلك من تصورات خاصة به، روائحه المتعلقة بما ينزل ويحل فيه من سلع وأطعمة، ونوادره وطرائفه ومآسيه، حيث يلتقي التجار في مشهد متفق عليه، ولكنه ليس ثابتاً، إذ تضاف ألسن

(1) المصدر نفسه، ص 139؛ والجزء الثاني، القسم الثاني، ص 268.

(2) كما ذكرنا سابقاً، فلا تجارة خارج ما هو سياسي. وكل صفقة تجارية، تستحضر علاقة سياسية معينة. فالصراع على الماء بين دول المنطقة «تركيا والعراق وسوريا خاصة» يشكل الأكراد كقضية، عنصراً فاعلاً في تحريضه.

(3) علي، محمد كرد: خطط الشام. دار العلم للملايين، بيروت، ط. 1970، الجزء الرابع، ص 235 و233.

جديدة، وتختفي أخرى، وتظهر وجوه، وتختفي أخرى، أو تتكرر لفترة زمنية، ثم تختفي نهائياً، وجواسيس بهيئة تجار، وتجار ليسوا تجاراً في حقيقتهم، وصفقات تجارية تُعقد، ومع كل صفقة علاقة من نوع مختلف اجتماعياً وثقافياً، وبضائع متفاوتة في قيمتها، تحزم بطرق مختلفة، حسب أهميتها... إلخ. بل إن لكل سلعة من السلع، تاريخاً خاصاً، وعلاقات خاصة مختلفة، وتصور جمالي أو ثقافي مختلف. فالسلطة هي ذاتها التي تعزز بين هذه العلاقات، لتؤكد من تكون، وهي إذ تعتمد إلى ذلك، فلتبيان موقعها، ومدى احتياجها إلى هذه السلعة أو تلك: (نستحضر هنا ألف ليلة وليلة مرة أخرى، فهي في حقيقتها تكاد تكون في صياغتها الحكائية بانوراما عن الأوضاع الاجتماعية، والامكنة، وسيكولوجيا «أبطالها» وجنسياتهم - وهي لا تعلمنا بما كان يجري من مغامرات وغيرها بل تقرئنا تاريخاً، بطريقة حكاية، يدخل في عداد ما هو فولكلوري، أو أنثوغرافي، حيث يغدو القارئ هو المخاطب في النهاية والمعني به، ليتعلم، وهنا تكمن أهميتها الكبرى، وهكذا بالنسبة لرحلات السندباد البحري، فهي رحلات تاجر، ووصف تاريخ، وجغرافيا ثقافات مختلفة... إلخ). فكل سلعة لها سلطتها حين تقدر، ولها قيمتها، حين يتعامل من خلالها مع منتجها أو بائعها، أو ممثلها... إلخ.

ولهذا فإن سلعة ما، تكتسب قيمتها من خلال أهميتها المعطاة لها، أو لفائدتها العملية. فالذهب والفضة والنحاس مثلاً معادن ثمينة انطلاقاً من هذا المنظور. ولهذا كانت ذات مكانة استثنائية في التجارة، ولولا لما كان هناك حضور لها في القرآن (الذهب والفضة حصراً)، وبشكل أخص الأول، ومن أجل هذه المعادن كانت تقطع مسافات طويلة، ويتم التعرض لمخاطر مهلكة أحياناً، والذهب كان ولا يزال سيد المعادن ومقياساً قيمياً للعملة حتى الآن. ولقد عثر المسلمون على المعادن الثمينة في مناطق نائية (الذهب في سرنديب، وفي الجزر، والذهب والفضة في الهند وسيام وماليزيا وسمطرة وفي الصين، حيث ليسا عملة بل سلعتين عاديتين: إلا أن الغريب يضاف على هذه المواد المطلوبة جداً شيئاً من عجيبه، مثل جبل طينه فضة إذا أصابته

النار، أو الذهب الذي ينبت نباتاً وتقتلع جذوره⁽¹⁾.

وقياساً على ذلك يمكن ذكر مصادر الطاقة في العصر الحديث (كالبترول)، وحديثاً جداً (الماء) الذي بات يشكل المعدن الذي تزداد قيمته باضطراب في المنطقة، وتتنازع عليه دول المنطقة، وتتم رهانات باسمه⁽²⁾. إلخ. وكما أن المعادن الثمينة تؤكد قيمتها من خلال أهميتها التجارية، هكذا تبرز أهمية طرق دون أخرى، وحسب الظروف، ومدى الحاجة، حيث تتجلى قيمتها، من خلال ما تقدمه من منافع حيوية. فالطريق ليس مسافة مكانية، ولا معلماً أرضياً، إنما هو شريان حيوي. فالتجارة بذلك تقدر سلعة ما، على أساس الطريق المؤدي إليها. وثمة طرق غيرت التاريخ كلياً، أو أحدثت في فهمه تغييراً كلياً، كالطريق إلى أمريكا قبل خمسمائة عام، والتغيير الذي حدث في المنطقة، وفي (دار الإسلام) ذاتها، عندما ظهرت أوروبا، واكتشفت إفريقيا تجارياً عن طريق رأس الرجاء الصالح. وثمة طرق لا تفقد أهميتها دولياً، ومن منظور تجاري محض. وهي في الوقت الذي تظهر فيه معابر مواد أو سلع مختلفة استهلاكية، قد تصبح معابر أسلحة وجيوش، ولكن تظل التجارة هي الفاعلة في ذلك: (فالمسائل التجارية هي التي كانت وراء الحروب التي وقعت بين الشاميين والآشوريين والبابليين والمصريين، ثم مع ممالك الروم، بصورة عامة. ولقد كان لوقوع الشام في طرق آسيا وإفريقيا وقربها من الساحل المقابل لبحرها من أوروبا أعظم مركز تجاري في القديم)⁽³⁾.

والمتابع لحركة التجارة في دار الإسلام، أو في مملكته، أو في المكان الذي حل فيه من خلال التجارة، يلاحظ تنظيمياً لهذه الحركة، وتلك علامة من علامات السلطة الثرية فعلاً، فالأسواق، ووسائل النقل، وكيفية الإيصال، وعملية

(1) أنظر حول ذلك (حضارة الإسلام)، المصدر المذكور، ص 385، 391.

(2) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: أدب الدنيا والدين. حققه وعلقه عليه: سليمان

سليم البواب، دار الحكمة، بيروت، دمشق، ط 1، 1994، ص 79.

(3) متز، آدم: في مصدره المذكور، ص 388.

المقايضة، أو كيفية الدفع: نقداً أو بصك، وغير ذلك من الأمور التي عرفها الإسلام في أصقاعه المختلفة⁽¹⁾. وقد ذكر «المأمون» ما يتعلق بمصادر الكسب عند الإنسان، ما هو مهم، وهو قوله (معايش الناس على أربعة أقسام: زراعة وصناعة وتجارة وإمارة، فمن خرج عنها كان كلاً عليها)⁽²⁾ أي عبثاً عليها.

ولكن السلطة تظل هي المؤثر الأكبر في الأقسام الثلاثة الأخرى، من حيث القيمة والانتشار والاهتمام. ومما يذكر في هذا المجال، ما يتعلق بالبعد الأخلاقي للتجارة، وما يمكن أن يتاجر به، بصورة أفضل، كما جاء على لسان «ابن مجاهد توفي عام 324هـ - 935م، يقول: (من قرأ بقراءة عمرو، وتمذهب للشافعي، واتجر في البر، وروى شعر ابن المعتز، فقد كمل ظرفه)⁽³⁾.

ويظهر هنا أن هناك تصنيفاً للصناعات، وما يمكن الاتجار به. فالمتعامل بما هو غال وثمين ومفيد، ومتعدد الأغراض، يكون مركزه الاجتماعي مرموقاً. ويمكن للقارئ أن يتعرف على قائمة بالمهن والصناعات التي تعتبر خسيصة (أي غير مقبولة في الوسط الراقي اجتماعياً) لدى «أبي سعد منصور بن الحسين الآبي»، ومنها الحلاقة، والحياسة، وهذه تعتبر رذيلة لدى «الكثيرين»، والحجامة، وقلع الأسنان، والكناسة، والسماك، والدلالة... إلخ⁽⁴⁾. وفي (مدينته الفاضلة) لم ينس (أبو نصر الفارابي، عام 339هـ - 950م) الربط بين السعادات والصناعات. فبقدر ما تكون الصنائع غالية ودقيقة ونفيسة، تسعد صاحبها، وتمنحه مركزاً مرموقاً في المجتمع (فتفاضل الصنائع، بالنوع هو أن تكون صناعات مختلفة بالنوع، وتكون إحداها أفضل من الأخرى مثل الحياكة

(1) الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين: نثر الدر. تحقيق الدكتور «عثمان بوغاني»، الدار التونسية، ط 1983، ص 211، 217.

(2) الفارابي، أبو نصر: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة. قدم له وشرحه: إبراهيم جزي. دار القاموس الحديث، بيروت، د. ت، ص 112.

(3) تعرضنا إلى ذلك في كتابنا (أئمة وسحرة). دار رياض الريس، بيروت، لندن، ط 1، 1996، ص 1.

(4) متز، آدم: في مصدره المذكور، ص 371.

وصناعة البز والحريز وصناعة العطر وصناعة الكناسة، ومثل صناعة الرقص وصناعة الفقه، ومثل الحكمة والخطابة. فبهذه الأنحاء تتفاضل الصنائع التي أنواعها مختلفة⁽¹⁾. ومن هنا قيل مثلاً: من عز بزاً!

ولكن السؤال الذي يطرح هنا، هو: هل كان المسلمون هم وحدهم الذين يعملون بالتجارة، وكيف؟ وأهمية السؤال تنبع من دلالة، من خلال ارتباطه بموقعه الاجتماعي والقيمي، ومنظوره السلطوي كذلك! من الملاحظ أولاً، أن التجار اليهود يأتون في الصدارة، ويظهر أنهم كانوا مؤثرين في الحياة العربية، قبل وبعد الإسلام، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي كانوا يقومون به، لأكثر من سبب اجتماعي واقتصادي وثقافي ديني⁽²⁾، وهم لم ينسحبوا من واقع الحياة اليومية، حتى وهم يحاربون، يمكن هنا الحديث فقط عن تقليص لدورهم أحياناً. ويتجلى هذا في فاعليتهم الاقتصادية، فهم موجودون في كل الفترات كتجار، وخبراء في النقد، وسكه كذلك كما رأينا سابقاً، وبرز دورهم أكثر في العصر العباسي الثاني حتى كان التجار اليهود الذين يأتون من مقاطعة بروفانس بفرنسا يسمون عند المسلمين في القرن الثالث الهجري باسم مجرد، وهو «تجار البحر» وقد وصفهم المسلمون بأنهم يسافرون بين الشرق والغرب ويحملون من «فرنجة» الخدم والغلمان والجواري والديباج والخز الفائق والفراء... إلخ⁽³⁾. وينتقلون إلى أصقاع مختلفة، ويقال لهم «الرهانية أو الراذانية»⁽⁴⁾، وفي القرن الرابع انتهى أثر هؤلاء.

ولعل هذا التراجع أو التقليص في نفوذهم، راجع إلى الموقف من الدين

(1) المصدر نفسه، ص 372.

(2) المصدر نفسه، ص 374.

(3) لا يمكن الفصل بين اليهودي بصورة عامة، والمال، والأقنية التي تمدّه بالقوة من خلاله، حتى الآن. وعبارة ماركس ذات يوم بأن المال إله اليهودي، ذات دلالة في هذا المجال، ولكنه هو الذي يوجد هذا (الإله)، وعبره يتوغل في المكان الذي يتلمس فيه ما ينفعه. إنه نتاج واقع، وليس عابد مال بالفطرة، ودون نسيان أزmate كذلك.

(4) متر، آدم: في مصدره المذكور، ص 384.

أولاً، ولظروف تاريخية. فالتمدين دفع بالكثير من المسلمين (وخاصة من العرب، وبخاصة المكيّون لما لهم من نفوذ) إلى الحلول محلهم، وكان التجار اليهود يستأثرون بأهم ما كانت تصدره أوروبا، وهو الغلمان والجواري⁽¹⁾. وهذا يرتبط أيضاً بالموقف من هذه التجارة، ولكنهم كانوا يفيدون مركز الخلافة، وإلا لما وجدنا هذا النشاط المكثف منه وعبره وفيه.

ولم يكن تنافسهم الكبير مع أهل العراق وفارس، كما يذكر «متز» سوى لأنهم كانوا تجاراً متمرسين في مهنتهم. فتمركزهم مثلاً في مدينة (اليهودية) الإيرانية، واعتبار أغلبية أهالي (تُسْتَر) من التجار اليهود، والتركيز على صناعة العملة، وتميزهم بها، وحصولهم على امتيازات من خلالها عن سواهم⁽²⁾، وشهرتهم في مجال الصيرفة في العراق، واستغلال رؤوس أموالهم، وتكوين ما يمكن تسميته بال رأسمال المالي⁽³⁾. وتنافسهم مع النصاري في الميدان التجاري، مستغلين موقف الشريعة الإسلامية من الربا، بضرورة تحريمه⁽⁴⁾، كل ذلك ضاعف في غناهم و ثرائهم. ولعل هذا الحضور في التاريخ، وفي أمكنة مختلفة، هو الذي أكسبهم في العلاقات المالية والتجارية، والأبعاد المادية والمعنوية لسلطة النقد والتجارة، وهي سلعة تمتلك بعداً عالمياً «يهودياً» بأكثر من معنى حتى الآن. وهناك الفرس، وهم بدورهم لهم خبرتهم في هذا المجال، لهم حضورهم التجاري، بحكم الخبرة التاريخية التي امتلكوها، فهم ورثة امبراطورية لم يخفوا اسمها، ولا اعتبروها في حكم المنقرضة، وهم في عاصمة الخلافة، من خلال نزعة فارسية متجذرة في الذاكرة الجمعية، حيث كانوا ينشطون إلى جانب اليهود، أو ينافسونهم، بحكم خبرتهم التي تتعلق

(1) المصدر نفسه، ص 390 - 391.

(2) أنظر في المصدر نفسه، ضمن المعطيات نفسها، ولكن علينا أن نذكر أن كثيراً من أسماء الأوزان والمكاييل وما له علاقة بالنقد، كالدرهم، وغير ذلك، إضافة إلى غنى مناطق إيرانية كثيرة التجاري... إلخ، حتى يتأكد صواب ذلك. وانظر: «كلود كاهن» في مصدره المذكور، ص 146، 162.

(3) أنظر: «آدم متز» في مصدره المذكور، ضمن المعطيات السابقة الذكر.

(4) كاهن، كلود: في مصدره المذكور، ص 152.

بجغرافية المنطق برأ وبحراً، وما يتعلق ببلاد السند وسواها، وأهمية بلادهم⁽¹⁾. وبالوسع ذكر تجار روم ونصارى وهنود كذلك، ولكن ليسوا في مستوى اليهود، من حيث النفوذ المادي والمعنوي⁽²⁾.

وثمة ملاحظة مفيدة - جداً - تتعلق بالمعلومة الخاصة بالتعاون بين الطوائف، يذكرها «كلود كاهن»، في مجال التجارة (لقد أسهم فيها المسلمون والنصارى واليهود وأتباع «زرادشت» و«بوذا» (في آسيا الوسطى) و«ماني» (حيثما وجدوا) وغيرهم. وهم ليسوا متنوعين فحسب، بل هم لا ينفصلون عن بعضهم، يسافرون ويعملون جنباً إلى جنب. وهناك قصة (وسواء كانت صحيحة أم كاذبة فهي ذات مدلول) تروي لنا مثلاً أن تجاراً مسلمين هبوا لمساعدة تاجر يهودي مسه الظلم. وكان لا بد من وجود الهنود وربما بعض الصينيين إلى جانب المسلمين على ظهر المراكب نفسها التي تمخر المحيط الهندي، بغض النظر عن أولئك الذين يغدون على مراكبهم الخاصة⁽³⁾.

من الممكن الحديث هنا عن أخلاقية التجارة، وخاصة التجارة البعيدة المدى، حيث ثمة مصير واحد يواجه المسافرين معاً. لا يمكن تطبيق ما قاله «ابن خلدون» من صفات سلبية اعتبرها كامنة في من يتاجر. وهناك علاقات أوسع من التبادل التجاري، والسفر على مركب واحد، حيث يحدث التفاهم فيما بين التجار المسافرين معاً، إضافة إلى أن الإساءة إلى أحدهم، تؤثر رمزياً في الآخرين مثله سلباً.

ولقد ذكرنا سابقاً، كيف أن مفهوم مركز الخلافة، بكل دلالاته الدينية (المذهبية) والسلطوية، يتوزع ليشمل كل من هو معني به، على صعيد الانتماء، فالأقرب هو الأكثر تمايزاً، كما أن المسلم وهو يصول ويجول في شتى بقاع

(1) أمين، سمير: الأمة العربية. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1988، ص 35.

(2) المقدسي، محمد أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. وزارة الثقافة السورية، مختصر، ط. 1980، ص 123.

(3) المصدر نفسه، ص 163.

الأرض تاجراً، كان يقدم نفسه بوصفه ممثل حضارة قبل غيره. السلطة تشع خارج مركزها إذ؟! ولأن كل تاجر كان يرتبط بمسقط رأسه، بمدينته التي خرج منها، ويتم تتبع أخباره، وتصاغ عنه وحوله حكايات، وتستخلص دلالات قيمة، ولا يكون في صولاته وجولاته تلك بعيداً عن حركية السلطة، فهناك من يراقبه، ومن ينقل عنه أخباراً، ولهذا كان يحاول التصرف، ليكون مرضياً عنه من قبل المركز.

ولقد كان هناك تصور عام، لعموم أنحاء (دار الإسلام)، من ناحية ما يجري فيها، وحركية الأسعار، وما يمكن أن يُباع ويُشترى، والطريق الذي يجب أن يسلك، والفصل الذي يناسب هذه السلعة أو تلك، إنها أمبراطورية مفتوحة، ومكشوفة من الداخل من هذه الناحية، والمعلومات التي كانت تتداول عن التجارة وأقنيتها المختلفة، كانت أشبه بالأقنية التلفزيونية اليوم، حيث يمكن رؤية الكثير من مشاهد الحياة في أي منطقة من العالم، وكان ذلك يتم بفضل ذلك التواصل المكثف، ومن الجهات كافة بين تجار (دار الإسلام) وسواهم من خارجها أو فيما بينهم أنفسهم، ولذلك نجد تغطية هائلة لهذا الجانب، أشبه بـ (بنك معلومات) حول موضوع ما، لمن يحتاج إلى ذلك، والمنافع تكون هنا متبادلة، أو يتم ذلك عبر أخصائيين في هذا المجال، وإلا ما كنا نلمس هذا التفاعل التجاري الهائل، والمتنوع الأغراض بين شرق (دار الإسلام) وغربها، وشمالها وجنوبها، وبالعكس.

فالسلطة كانت تؤكد عظمتها بذلك، وهي التي تؤكد حضورها، وهبتها من خلال تنظيم العلاقات التجارية. لأن التجارة هي التي ظلت المغذي الأكبر للسلطة، التي كانت تضعف وتقوى من خلالها، وفي ظلها كان قيام مدن كثيرة (المدن الضخمة التي تصبح وحشية عند تدهور التجارة، المدن التي كانت من أكثر مدن العالم القديم سكاناً، وكذلك مدن العصر الوسيط والعصور الحديثة حتى ظهور الرأسمالية، وهي أكثر أهمية من مثيلاتها في الغرب: حلب ودمشق وبغداد والبصرة وأنطاكية التي كانت تضم مئات آلاف السكان)⁽¹⁾. ولنا أن

(1) المصدر نفسه، ص 185.

نتصور المبالغ الهائلة التي كانت ترد إلى خزينة الدولة، من جراء هذا النشاط التجاري، وتنظيم أموره، وتأمين مستلزماته. ولهذه الأسباب، كان التاجر، مستوعباً ما يجري من حوله، وما من شأنه القيام به، لضمان الفائدة.

وتكوين صورة تجارية على أرضية الواقع، كان يترافق - بشكل طبيعي - مع ما هو اجتماعي وثقافي وديني تماماً، فالتاجر كان يريد أن يتحرك، وهو مبصر لكل خطوة يخطوها تجاه هذا المصر أو ذاك، لذلك كان يتشبع بثقافة دينية قبل كل شيء، حتى يكون بوسعه إقامة علاقات مختلفة مع من يتعامل، وهو واثق من ذلك.

بل إن ما كان يكتب، وخاصة ضمن هذا الإطار، هو سياق للسلطان قبل كل شيء، فمنه وعبره، كان يحدد علاقاته مع الآخرين. ولذلك فإن ما يقوله القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصاري، (113 - 182هـ)، وهو يوجه كلامه للخليفة، شديد الدلالة (يا أمير المؤمنين، إن الله وله الحمد، قد قلّدتك أمراً عظيماً، ثوابه أعظم الثواب، وعقابه أشد العقاب، قلّدتك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكهم الله واثمنك عليهم، وابتلاك بهم، وولّاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد، فيهدمه على من بناه، وأعان عليه. فلا تضعن ما قلّدتك الله من أمر هذه الأمة والرعية، فإن القوة في العمل بإذن الله)⁽¹⁾.

وبوسعنا ذكر أسماء كثيرين اهتموا بهذا الجانب، وفصلوا معبرين عن وجهات نظر عصرهم، ولتلبية حاجات عملية، كما في حال الشعياني، وابن آدم، وابن سلام، ويحيى بن عمر، وقدامة بن جعفر، والماوردي... إلخ⁽²⁾.

الكاتب يظهر مدفوعاً للتعبير عما يعيشه، واستيعابه من منظور مختلف. وهو إذ يفعل، فلأنه يرى في ذلك واجباً، عدا عن ذلك، فإن العلاقات التجارية لم تكن مجرد بيع وشراء، بقدر ما كانت - حين الكتابة عنها - تواصلاً مع الآخرين، وتكويناً

(1) المصدر نفسه، ص 108.

(2) للتسهيل والتنوع الأغنى، يمكن الرجوع إلى «أندرية ميكيل» في مصدره المذكور، الجزء الثاني بقسميه، وحتى الجزء الثالث كذلك بقسميه.

مختلفاً لشخصية، يشكل سلطة مرجعية، لها وزنها القيمي في المجتمع، بالنسبة للسلطة وخارجها معاً. فالتجارة لم تكن إطاراً للكسب المادي فقط، بقدر ما كانت حالة تحول، وإمكانية انتقال من مكان لآخر، وفرصة لقاء بما ليس مألوفاً، ووسيلة للشهرة، والانفتاح على احتمالات كثيرة، قد لا تخطر على بال أحد. إن كل ما يكتب حول الأرض، وما عليها من موجودات، أو كائنات، وما يميز الأرض في تكوينها التضاريسي، وحركة الأجرام السماوية، واختلاف الليل والنهار.. إلخ يدخل ضمن مكونات السلطة الثرية، وهي تدرك (كونها). والتاجر لا يعرف ما يتعلق بالأنواء، وما من شأنه التأثير في مهنته فحسب، بل عليه أن يعرف ذلك تماماً. إنه لا يحمل نقوداً معه فقط، بل تصورات عن العالم الذي يعيش فيه، وكيف يبرز نجمه فيه. وتجارته ليست مجرد عقود أو صفقات، بل احتلال مواقع قوة، إنها سلطة ثرية غير ثابتة على الإطلاق. إنه متسلح بقناعة معينة لا تخفي أرضيتها المذهبية، على الأقل لمن يتعامل معهم، ولهذا يحتاج باستمرار إلى أن يجدد في منظومته المعرفية، ويثابر دائماً على الانفتاح على محيطه القريب والبعيد، لأنه الكائن الأكثر تعرضاً للتحول، أو ربما للانهايار/الإفلاس، في صفقة معينة، أو في حالة نهب، أو مصادرة لأمواله.

وتصوره للإسلام يؤكد قناعته بما يقوم به، وهو تصور قابل للمد والجزر، حيث لعبة التأويل مستمرة في ذلك! فالإنسان مخلوق محدود وفاني، لكنه ذكي يستخدم مواهبه ليخترع أو يتقن، لكي يؤمن على وجه أفضل متطلباته التي تسمى غذاءً ولباساً ومسكناً أو حياة. وتنشأ عن تنوع استجاباته آلاف ضروب الأنشطة في الزراعة والحرف، وكلها تؤدي إلى نشوء المدن والفنون والتجارة والعمل⁽¹⁾.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن الحديث عن البحار والأقاليم الأرضية، بتفرعاتها المختلفة من (المسعودي) حتى (ابن خلدون)⁽²⁾ يدخل في إطار تسهيل العمليات التجارية، أو تخديم السلطة، وهذه لا تستغني عن التجارة. واستعمال الحسابات

(1) البلاذري: في مصدره المعروف، ص 434.

(2) البيروتي، محمد بن أحمد: الآثار الباقية عن القرون الحالية. دار صادر، بيروت، د. ت، ص 204 وما بعد.

الدقيقة في ذلك، لبيان كيفية التصرف في مكان ما يوصل إليه.

الرحالة في خدمة التاجر والسلطان:

لا يقدم الرحالة نفسه بوصفه كاتباً، يعبر عما رآه، وكما يريد أن يراه، بعيداً عن تصور ثقافي، وتأثر تربوي في مجتمعه. فالمحور الثقافي الديني المجتمعي فاعل فعله في تكوينه الشخصي، وإن كان هناك تمايز في ابتناؤه، الرحالة ليس خارج عالمه الإسلامي، إنه يتحرك محمولاً به، ومسكوناً - ولو لا شعورياً - بمؤثراته، ثمة ثقافة تتجهم في ذهنه، لتفصح عن (سلطتها)، من خلال ما يكتب عنه، وما ينجم عن ذلك من نتائج تؤثر في البنيان القاعدي لمجتمعه، وباختصار إن الرحالة هو في خدمة التاجر والسلطان. وقد يكون هو نفسه تاجراً، فيكون التعبير والموقف مما يراه، ويفصح عنه ألصق بمهنته، أو رسولاً سلطانياً، وليس هناك رحالة خارج دائرة التأثير في السلطة التي تستفيد مما يكتب، وعمن يكتب. وقد نتلمس في الكتابة التي تتضمن وصفاً لحالة معينة تخص جماعة معينة، أو لسلوك أمة معينة، أو ما يشبه التقرير عن مكان معين خارج مركز الخلافة، أو لتقويم معين لعادات معينة، أو تقاليد تخص أمة معينة، وميزات مصر معين، أو منطقة معينة. إلخ، ما يدخل في إطار هذا الموضوع!

إن (البلاذري) المؤرخ المذكور سابقاً، لا يتحدث عما جرى من حقائق حربية، بين العرب والمسلمين وسواهم خارج حدودهم، بل يعبر عن ثقافته، وهي إسلامية المحور، عربية الجوهر، عندما يتوقف عند وقائع معينة، ويتناول مواضيع جغرافية وتاريخية بيئية. فهو رحالة، وإن لم يكن. كما في حديثه عن منطقة (سيسر) في إيران، يقول (سميت سيسر لأنها في انخفاض من الأرض بين رؤوس آكام ثلاثين رأساً، فليل ثلاثون رأساً. وكانت سيسر تدعى سيسر صدغانية، أي ثلاثون رأساً ومائة عين وبها عيون كثيرة تكون مائة عين، قالوا: ولم تزل سيسر وما والوها مراعي لمواشي الأكراد)⁽¹⁾.

(1) الجاحظ: رسائل الجاحظ. شرحه وقدم له وعلق على حواشيه: عبد أ. مهنا، دار الحداثة، بيروت، ط 1، 1988، ص 61 من مناقب الترك.

و«البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد، توفي سنة 387هـ» مصنف علوم، ومؤرخ، وأثنوغرافي، ورحالة، وكتابه «الآثار الباقية عن القرون الخالية» يدخل ضمن إطار معرفة الآخر، من أجل إقامة علاقة معه، في ضوء ما يتميز به من صفات وسمات، وكيف يفكر في الآخر بدوره، وخاصة عن العادات والقيم التي تشغله. مثلاً عندما نقرأ هذا العنوان الفرعي (القول على تواريخ المتنبيين وأممهم المخدوعين عليهم لعنة رب العالمين)⁽¹⁾، فهو بصياغة كهذه، يتحرك في فضاء سلطوي إسلامي موجه حصراً، ويرسم صورة الآخر (المرفوضة) عبره. و«الجاحظ» كذلك، لا يعتبر رحالة، ولكنه في كتاباته، يفصح أحياناً عن الكثير من المواقف التي تدخل في إطار معرفة الآخر، وخاصة بالنسبة للسلطان والتاجر، كما في قوله (فأما سكان الصين، فهم أصحاب السبك والصياغة، والإفراغ والإذابة والأصبغ العجيبة، وأصحاب الخرط والنحت والتصاوير، والنسخ والخط، ورفق الكف في كل شيء يتولونه ويعانونه، وإن اختلف جوهره، وتباينت صنعته، وتفاوت ثمنه)⁽²⁾. أما إذا انتقلنا إلى تلك (التقارير) أو الرسائل، أو المؤلفات المتعلقة عن الأصقاع والأمصار الأخرى، خارج الدائرة العربية، في إطارها الجغرافي الاقتصادي، فثمة معلومات ثرة تكون في انتظارنا. فالرحالة مثقف إمبراطوري (إن جاز التعبير)، كونه ينطلق من مركز فكري محوري، هي الأمبراطورية الإسلامية، وهو مثقف متحدد بمكان وزمان معينين، داخل هذه الأمبراطورية، إذ يفصح عن تصور معتقدي في كتاباته.

ولهذا فإن حديثنا عن هذا الموضوع الفرعي، يخدم موضوعنا المحوري، فالسلطة هي محور، يعتمد على ركائز أو دعائم هي التي تعلي من شأنها، أو تقلل من قيمتها، والدولة لا معنى لها بدون سلطة متعددة الدعائم، وخاصة الخارجية الوظيفية، ولهذا كانت الدولة العربية الإسلامية (تحتاج من جهة الخراج والإدارة إلى معرفة المسالك في البر لتنظيم البريد والاتصال بالبلاد المختلفة، فعُني الجغرافيون

(1) الاصطخري: في مصدره المذكور، ص 63.

(2) المقدسي: في مصدره المذكور، ص 270.

بهذا الجانب⁽¹⁾.

(فالإصطخري) يقول عن (خوزستان) بأن الغالب على أخلاقهم سوء الخلق والمنافسة فيما بينهم في اليسير من الأمور وشدة الإمساك⁽²⁾. وهو هنا يذكرنا بقول «المقدسي» وهو ذكره لحديث نبوي بإطلاق عن خوزستان، (لا تنكحوا الخوز، فإن لهم أعراقاً تدعو إلى غير الوفاء) وقول علي (رضي الله عنه) ليس على وجه الأرض أشر من الخوز، ولم يكن منهم نبي قط ولا نجيب⁽³⁾.

إن الجائر هو أن أقوالاً من هذا النوع قد أطلقت إثر المواجهات الدامية بين الجيوش العربية الإسلامية وأهل الخوز خاصة، حيث لم يقبلوا بوجودهم بينهم، وهي مواجهات حصلت خاصة في العصر الراشدي.

ويقول «الأصطخري» عن (تستر) بأن بها الديباج الذي يتخذ، ويحمل إلى الدنيا⁽⁴⁾.

ويقول بأن نقود (أذربيجان والران وأرمينية): الذهب والفضة جميعاً⁽⁵⁾.
و(خوارزم): مدينة خصبة كثيرة الطعام والفواكه، إلا أنها لا جوز بها⁽⁶⁾.
لاحظ دلالة (إلا أنها لا جوز بها)، فكأنه يوضح حقيقة «تجارية» معينة، تتعلق بهذا الصنف من ثمار الأرض.
و«المقدسي» يقول عن (سمرقند) بأنها (فُرْضة التجار - أي محطة السفن)⁽⁷⁾.

(1) الاصطخري: في مصدره المذكور، ص 64.

(2) المصدر نفسه، ص 113.

(3) المصدر نفسه، ص 170.

(4) المقدسي في مصدره المذكور، ص 80.

(5) المصدر نفسه، ص 83.

(6) الحموي، ياقوت: معجم البلدان. دار صادر، بيروت، ط. 1977، المجلد الأول، ص 16، 48.

(7) المصدر نفسه، ص 128.

وثمة موقف أخلاقي يظهر هنا وهناك - بصورة جلية في كتابه - كقوله (وكل بلد شديد البرد فأهله أسمن وأضخم وأكبر لحى، مثل فرغانة وخوارزم وأرمينية، وكل بلد على بحر أو نهر فالزنى أو اللواط فيه كثير، مثل: سيراف وبخارى وعدن)⁽¹⁾. فمثل هذا الموقف يظهر مدى تأثره بشائعة معينة، أو خبر سوقي مسموع هنا أو هناك. لأن الواقع المرئي والمعاش يفند مثل هذا القول في أخلاقيته. نعم لكل جغرافي أوهامه الظاهرة أحياناً.

ولا ينسى «ياقوت الحموي» أن يفتح موسوعته الجغرافية عن حديث طويل، يتعلق بتعريف جغرافي لأسماء وحدات المسافة، والرموز الجغرافية والاقتصادية، ثم يقدم معلومات عن البلدان، من ناحية تحديد السلوك الخاص بشعوبها⁽²⁾، وهي عملية تدخل في إطار المقارنة الأنثوغرافية والأخلاقية كذلك، ولكي يؤكد المؤلف على دقة عمله الجغرافي، ولإثبات سعة مداركه الجغرافية لقارئه، وقبل كل شيء للمستفيدين منه مباشرة. يقول عن «أذربيجان» مثلاً بأنها صقيع جليل، ومملكة عظيمة، وخيرات واسعة، ومياه غزيرة وعذبة⁽³⁾. وعن «أصبهان» بأنها صحيحة الهواء نقية الجو خالية من جميع الهوام، التفاح غض فيها، والحنطة لا تسوس⁽⁴⁾. وعن «سمرقند» بأن فيها من عيون الجنة، ومن رياض الجنة⁽⁵⁾... إلخ.

أما «الحميري، محمد بن عبد المنعم» المتوفى حوالي القرن الثامن أو التاسع الهجري، فلا يشذ عن تقديمه، حيث يقصر في أخباره أو يطيل فيها حسب الموقف أو أهمية المكان عنده. ف (غرناطة) أطيب البقاع بقعة وأكرم الأرضين

(1) المصدر نفسه، ص 207.

(2) المصدر نفسه، ص 354.

(3) البكري، محمد بن عبد المنعم: كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: د.

إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط 2، 1980، ص 46.

(4) المصدر نفسه، ص 94.

(5) المصدر نفسه، ص 69.

تربة، لا يعدل به مكان غير غوطة دمشق وساحة الغيوم⁽¹⁾. و(بلخ) يتميز أهلها بتدقيق النظر في العلوم الغامضة، وبها أسواق عامرة ومتاجر وأموال واسعة وأحوال صالحة، ويرتفع منها النوق البخاتي التي لا نظير لها في قطر من الأقطار⁽²⁾. ويسهب في الحديث عن (الإيوان) لأهميته التاريخية، كمادة للمعرفة مطلوبة⁽³⁾.

ويفصح عن تصور أسطوري ممزوج بثقافة سوقية رائجة شعبية تماماً وأخلاقية، في حديثه عن (الواق واق)، فهي بأرض سفالة، فيها مدينتان صغيرتان، وسكانها سودان قباح الوجوه ومشوهو الخلقة، وكلامهم نوع من الصفير، وهم عراة لا يستترون بشيء، وهي أكثر الأرض طيباً، وبها تمر وفواكه لا تُعرف في غيرها ولا يعلم ما هي⁽⁴⁾. إلخ.

ويرى «ابن فضلان» في القرن الرابع الهجري في حديثه عن أمة الصقالبة ما يفصح عن موقف ثقافي يقوده في كتابته عنهم، حيث ينقل ذلك، كما وصله أو رأى ذلك، ربما في مشهد معين، دون التدقيق في بنيته، فهم عنده: (يتبركون بعواء الكلاب جداً، ويفرحون به ويقولون: سنة خصبة وبركة وسلامة، ورأيت الحيات عندهم كثيرة حتى أن الغصن من الشجر لتلتف عليه العشرة منها والأكثر، ولا يقتلونها ولا تؤذيهم. ورأيت لهم تفاحاً أخضر شديد الخضرة وأشد صموخة من خل الخمر تأكله الجواري، فيسمن عليه)⁽⁵⁾.

ولا تخلو رحلة أبي دلف إلى (کردستان وفارس) من الطرائف والغرائب، إنه يفصح فيها عما هو جديد، بالنسبة لرحالة مثله، في عالم غير مألوف لديه، وهو في الوقت نفسه كما يظهر، يقدم ما هو قابل للتداول والأخذ به، لقرائه، ويمكن التركيز

(1) المصدر نفسه، ص 602.

(2) نقلاً عن «أحمد بو سعد»: أدب الرحلات: دراسة ومختارات. دار الشرق الجديد، بيروت، ط. 1961، ص 53. والكلام نفسه يتكرر في رحلة «أبي حامد الغرناطي» في المصدر نفسه، ص 132.

(3) المصدر نفسه، ص 84.

(4) المصدر نفسه، ص 35.

(5) المصدر نفسه، ص 63. وانظر «المسعودي» في: مروجه. المجلد الأول، ص 84.

عليه، كما في قوله (وفي الران: معدن ذهب ثقيل أبيض فضي أحمر المحك، إذا حمل على عشرته واحد من الفضة أحمر. وفي هذه المدينة نهر من شرب منه أمن الحياة. وبها حشيشة تضحك من تكون معه حتى يخرج به الضحك إلى الرعونة)⁽¹⁾.

و«السيرافي» ينقل إلينا معلومة تتعلق بسلوك وصفي، أخلاقي، لأهل الهند (أهل الهند يعيرون الملاهي ولا يتخذونها، ولا يشربون الشرب ولا يأكلون الخل لأنه من الشرب، وليس ذلك تديناً ولكنه أنفة)⁽²⁾.

و«المسعودي» يعبر عن ذلك بقوله (والهند تمنع من شرب الشراب، ويعنفون شاربها، لا على طريقة التدين، ولكن تنزهاً أن يورد على عقولهم ما يغشيها، ويزيلها عما وضعت له فيهم)⁽³⁾.

ولكن «البيروني» يقول لنا ما هو مختلف، وهو (ويشربون الخمر على الريق، ثم يطعمون ويحسون بول البقر ولا يأكلون لحماً)⁽⁴⁾. ومثل هذه المعلومة كذلك تدخل ضمن إطار معتقدات الشعوب، والنظرة إلى الآخر، من منظور ديني إسلامي هنا.

و«المسعودي» يتحفنا بما هو طريف ومثير للتاجر والسلطان معاً، عندما يتحدث عن الذهب في الصين، فهو كثير، حتى يتخذون منه لحم دوابهم وسلاسل كلابهم، ولهم ثياب الحرير المنسوجة بالذهب)⁽⁵⁾.

ويظل «ابن بطوطة» الأشهر من أن يُعرّف في هذا المجال. ففي كتاباته ثمة وصف دقيق لما يراه، ويعيشه، ولا غرابة في ذلك، فالذي يظهر هو أنه كان ثلاثي

(1) نقلاً عن «أحمد بو سعد» في مصدره المذكور، ص 92.

(2) المسعودي: أخبار الزمان. دار الأندلس، بيروت، د. ت، ص 95.

(3) ابن بطوطة: في مصدره المذكور، ص 450.

(4) المصدر نفسه، ص 464 - 465.

(5) المصدر نفسه، ص 658.

القوى: فهو تاجر، ويظهر كذلك عالماً بالدين، وهو كذلك مثقف عارف في ما يكتب وكيف. إنه يمثل العقل المحنك والموسوعي، ويشكل المرجعية المعرفية اقتصادياً واجتماعياً بخصوص الآخر، للتاجر وللسلطان. فهو عن الهند يخبرنا بقوله (من عادة ملك الهند إكرام الغرباء ومحبتهم وتخصيصهم بالولايات والمراتب الرفيعة، ومعظم خواصه وحجابه ووزرائه وقضاته وأصهاره غرباء)⁽¹⁾. وفي حديثه عن الزراعة فيها يقول (وفيها أشجار الشكي والبركي، والنارنج الحلو والحامض، والحلو والحامض معاً)⁽²⁾.

وعن جزيرة «ذية الهبل» وهي (مالديف اليوم)، يقول عن العملة فيها (وحرف أهلها الودع، وهو حيوان بحري، يلتقطونه من البحر، ويحتفظون بعظمه، ويتعاملون به فقط)⁽³⁾. أما حرف أهل «بنجاله» فالأرز⁽⁴⁾. وينقل إلينا ما هو طريف عن نسائها، لأن (من عجيب أفعالهن أنهن يستأجرن أنفسهن للخدمة بالدينار على عدد معلوم، ومن خمسة دنانير وما دونها، وعلى مستأجرهن نفقتهن ولا يرين في ذلك عيباً)⁽⁵⁾.

وثمة معلومات خصبة عن «البنغال» (فالبقرة تباع للحلب بثلاثة دنانير فضة، والكبش السمين بدرهمين، والجارية المليحة للفراش تباع بدينار من الذهب واحد، وهو ديناران ونصف من الذهب المغربي. وقد اشترت بنحو هذه القيمة جارية تسمى عاشورة، وكان لها جمال بارع، واشترى بعض أصحابي غلاماً صغير السن اسمه: لؤلؤ بدينارين من الذهب)⁽⁶⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 658.

(2) المصدر نفسه، ص 659.

(3) المصدر نفسه، ص 698.

(4) ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد: رحلة ابن جبير. دار صادر، بيروت، ط. 1980، ص 296.

(5) المصدر نفسه، ص 215.

(6) البكري، أبو عبيد: من كتاب المسالك والممالك. تحقيق د. عبد الرحمن علي الحجي، طبعة بيروت (1)، 1968، ص 70.

وأما «ابن جبير، 539 - 614هـ» فيظهر في كتاباته أنه أكثر اهتماماً بما هو ديني إسلامي حصراً، ولهذا فهو يركز على هذه الناحية من رحلته إلى مناطق مختلفة في دار الإسلام. فيقول عن مدينة (مسيئة) الصقلية، بأن (هذه المدينة موسم تجار الكفار، ومقصد جوارى البحر من جميع الأقطار، كثيرة الأرفاق برشاء الأسعار، مظلمة الآفاق بالكفر لا يقر فيها المسلم قرار، مشحونة بعبدة الصليبان، تغص بقاطنيها، وتكاد تضيق ذراعاً بساكنيها، مملوءة نتناً ورجساً، موحشة لا توجد لغريب أنساً، أسواقها نافقة حفيلة، وأرزاقها واسعة بأرغاد العيش كفيلة)⁽¹⁾. ويظهر اهتمامه بالجانب الأمني واضحاً لضرورات سياسية وتجارية. فالبعد الأخلاقي هو الذي يوجّه كتاباته هكذا. كما في حديثه عن (نصيبين)، وكيف كان خروجه منها على حذر، لماذا؟ (من إغارة الأكراد الذين هم آفة هذه الجهات من الموصل إلى نصيبين إلى مدينة ديسر يقطعون السبيل ويسعون فساداً في الأرض، وسكناهم في جبال منيعة على قرب من هذه البلاد المذكورة، ولم يعن الله سلاطينها على قمعهم وكف عاديّتهم، فهم ربما وصلوا في بعض الأحيان إلى باب نصيبين، ولا دافع لهم ولا مانع إلا الله، عز وجل)⁽²⁾.

السلطة الثرية ولعبة الثراء:

لم تكن السلطة في الدولة العربية الإسلامية خارج أي إجراء يتعلق بحركة النقد والتجارة، بل لا يمكننا القول، بأن النقد، وحركة التجارة، كانا يتغيران، أو يتحول وضعهما، بمعزل عن التغيرات التي تتعرض لها السلطة! وللحديث عن السلطة الثرية باستمرار، يستحضر نقاشاً حول الأرضية التي تقيم عليها سلطانتها، وتمارس حضورها، ويستوجب كذلك بحثاً في البنى التي تميزت بها، والمكونات التي جعلتها في المستوى الذي كانه تماماً!

(1) المقري: الأندلس: من نفح الطيب. وزارة الثقافة السورية، دمشق، ط. 1990، مختصر، ص 57 - 59، 176، 379.

(2) ابن الخطيب، لسان الدين: الإحاطة في أخبار غرناطة. حققه وقدم له: محمد عبد الله عنان، مجلد 1، دار المعارف، مصر، د. ت، ص 143.

لقد وجدت الدولة العربية الإسلامية، والعربية الهوية خاصة في قرنها الأول، نفسها في مواجهة حالة جديدة، لم تكن عهدتها، وهي تصبح دولة قبائل تتوحد، أو جماعات تضم في جماعة واحدة هي الأمة، وتصبح دولة أمة، هي ذاتها لم تخل من الصراعات في القاع، والتنافس حول هذا المفهوم، وكيف يمكن لهذه الأمة أن تكون. بمعنى آخر، لقد وجدت السلطة الجديدة نفسها في مواجهة وضع جديد وصعب جداً، هو: كيف يمكنها أن تتخلص من الهوية الأعرابية التي انطبعت بها في العمق، وهي الهوية التي جعلت القبائل نفسها في مواجهة بعضها بعضاً، بل في مواجهة معبدها الذاتي كقبائل منفردة ومتميزة، وهل يمكن للأمة ذات المفهوم الإشكالي⁽¹⁾، أن تتجاوز من ضيق المفهوم واقياً (مفهوم القبيلة بكل دلالاته ورموزه وعلاماته التاريخية) إلى المعنى الواسع والشامل للمفهوم، من خلال جماعة واحدة، هي جماع القبائل المختلفة، تتساوى فيما بينها، توحدتها كلمة الإسلام، والهدف المشترك!

إن التشديد على أن مفهوم الأمة، قد حل على أرضية الدين الجديد، وغير الواقع القائم، هو في حقيقته تغييب لجوهر المشكلة! لقد كان هناك صراع يتقدم على هذا المفهوم، بل كان هناك صراع كامن في الحل نفسه، كونه قائماً على طمس الخلاف، من خلال حل، هو في حقيقته صراع خفي، صامت، عنيف تماماً، لأنه لم يبلغ القبيلية، إنما أراد حسماً لها، وهو حسم صار دفعاً بالمشكلة إلى الأمام، وتجذيراً لها في العمق، في عمق السلطة، وهي تعيشه في كل لحظة، وفق آلية تصارع خفي نسبياً أحياناً، وعلني مكشوف، في أكثر من حالة، وبشكل مأساوي وخاصة لاحقاً.

(1) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: كتاب التوفيق للتلفيق. حققه وعلق عليه: إبراهيم صالح، دمشق، ط. 1983، ص 118، 124؛ وكذلك كتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي. تحقيق وشرح: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط 1، 1994، المجلد الثاني، ص 765، 785، بصورة أكثر تفصيلاً وتوضيحاً.

